

NATIONAL DEFENSE
RESEARCH INSTITUTE

Skip all front matter: Jump to Page 1

This product is part of the RAND Corporation monograph series. RAND monographs present major research findings that address the challenges facing the public and private sectors. All RAND monographs undergo rigorous peer review to ensure high standards for research quality and objectivity.

التحول الديمقراطي في العالم العربي

توقعات ودروس مستفادة من حول العالم

لوريل إي ميلر، جيفري مارتيني



معهد أبحاث الدفاع الوطني

التحول الديمقراطي في العالم العربي

توقعات ودروس مستفادة من حول العالم

لوريل إي ميلر، جيفري مارتيني



معهد أبحاث الدفاع الوطني

جاءت هذه الدراسة كنتاج لبرنامج مؤسسة راند المتواصل للأبحاث القائمة على المبادرة الذاتية. وتتلقى مثل هذه الأبحاث الدعم – بصورة جزئية – من الجهات المانحة ومن الشروط المستقلة للبحث والتطوير الخاصة بعقود راند فيما يتعلق بتشغيل مراكز الأبحاث والتطوير التي يتم تمويلها فيدراليًا من قِبل وزارة الدفاع الأمريكية التابعة لها.

تتوفر بيانات **الفهرسة أثناء النشر الخاصة بمكتبة الكونجرس** لهذا المنشور.

الرقم الدولي الموحد للكتاب (ISBN) 978-0-8330-8087-5

الغلاف: مسؤول انتخابات مصري يحسب الأصوات بعد الانتخابات الرئاسية في القاهرة، 24 مايو، 2012 (صورة AP/فريدريك بيرسون).

نشرته مؤسسة راند عام 2013
1776 Main Street, P.O. Box 2138, Santa Monica, CA 90407-2138
1200 South Hayes Street, Arlington, VA 22202-5050
4570 Fifth Avenue, Suite 600, Pittsburgh, PA 15213-2665
عنوان URL لمؤسسة راند: http://www.rand.org/
لطلب وثائق مؤسسة راند أو الحصول على معلومات إضافية، يُرجى الاتصال
بخدمات التوزيع: هاتف: 451-7002 (310)؛
فاكس: 451-6915 (310)؛ بريد إلكتروني: order@rand.org

تصدير

لقد أسرت آمال ودراما الربيع العربي انتباه العالم في وقت مبكر من عام 2011. ومع تطور الأحداث خلال هذا العام والذي يليه، وفي عام 2013، سرعان ما اتضح أن ثمة تحديات رهيبة تنتظرنا فيما يخص الدول العربية بعد الثورة. في Democratization in the Arab World: Prospects and Lessons from Around the Globe (التحول الديمقراطي في العالم العربي: الآفاق والدروس المستفادة من جميع أنحاء العالم)، وهو كتاب نشرته مؤسسة راند عام 2012 (متاح باللغة الإنجليزية على العنوان http://www.rand.org/pubs/monographs/MG1192.html)،[1] استكشفنا الظروف والقرارات التي من المرجح بشكل كبير أن تؤثر على نجاح إرساء الديمقراطية في الدول التي تمر بمراحل انتقالية سياسية. وفي الكتاب حددنا التحديات الرئيسية التي تحول دون إرساء الديمقراطية في العالم العربي؛ قمنا بتحليل كيف نجحت الدول الأخرى حول العالم والتي انتقلت من الأنظمة الاستبدادية في التغلب على التحديات المماثلة أو فشلت في ذلك؛ واقترحنا السبل التي يمكن من خلالها للمجتمع الدولي أن يساعد الدول التي تمر بظروف التحول السياسي هذه في تعزيز أنظمتها الديمقراطية الوليدة.

هذا المنشور هو ترجمة باللغة العربية اعتمدت على القسم الملخص من كتاب Democratization in the Arab World. وهذا الملخص يشبه إلى حد كبير الملخص الذي نُشر عام 2012، ولكن تم تعديله بعض الشيء ليعكس الأحداث الأخيرة وليكون مناسبًا للترجمة والنشر كوثيقة مستقلة. وفيما يخص مراجع المصادر المستخدمة في هذا البحث، ينبغي على القراء الرجوع إلى النص الرئيسي وقائمة المراجع الواردة في كتاب Democratization in the Arab World (تتوفر نسخة بصيغة PDF مجانًا على الموقع الإلكتروني لمؤسسة راند على الرابط أعلاه). وإننا لنرغب في الاعتراف بالمجهود الهائل الذي بذله المؤلفون المشاركون لنا والذين ساهموا في المجلد الذي صدر عام 2012 بقدر أكبر من التفاصيل، وهو مجهود لم يكن بمقدورنا بدونه أن ننتج هذا الإصدار المحدّث للملخص.

[1] يمكن العثور على النص كاملا على الموقع: //www.rand.org/pubs/monographs/MG1192.html

جاءت هذه الدراسة التي أسفرت عن خروج هذا المنشور للنور كنتاج لبرنامج مؤسسة راند المتواصل للأبحاث القائمة على المبادرة الذاتية. ويتم دعم مثل هذه الأبحاث، بصورة جزئية، بواسطة الجهات المانحة لمؤسسة راند وكذا من مخصصات عقود راند للأبحاث المستقلة والتطوير عن تشغيل مراكز الأبحاث والتطوير التابعة لها والممولة فيدراليًا من وزارة الدفاع الأمريكية. تم إجراء هذا البحث داخل المركز الدولي للسياسات الأمنية والدفاعية بقسم بحوث الأمن القومي (NSRD) التابع لمؤسسة راند. ويقوم قسم بحوث الأمن القومي بإجراء أبحاث وتحليلات بشأن مواضيع الدفاع والأمن القومي لصالح الولايات المتحدة والدفاعات الحليفة والسياسة الأجنبية والأمن الداخلي، والمؤسسات والمنظمات الاستخبارية والمنظمات الأخرى غير الحكومية التي تدعم التحليلات الدفاعية والخاصة بالأمن القومي.

لمزيد من المعلومات حول المركز الدولي للسياسات الأمنية والدفاعية، الرجاء زيارة العنوان http://www.rand.org/nsrd/ndri/centers/isdp.html أو الاتصال بالمدير (تتوفر معلومات الاتصال على صفحة الويب).

ملخص التحليل والنتائج

كانت الثورات الناجحة التي اشتعلت عام 2011 ضد الحكام المستبدين الذين رسخت أقدامهم في الحكم طويلاً في مصر وليبيا وتونس إنجازات لا يستهان بها.[1] وقد ترددت أصداء الانتفاضات في كل أرجاء المنطقة، مما أشعل فتيل جهود مماثلة في البحرين وسوريا واليمن والتي حققت درجات متفاوتة من النجاح. حتى في بعض الدول التي أثبتت حتى الآن مناعتها من الاضطرابات واسعة النطاق، ساهمت الحالات الناجحة السابقة في تونس ومصر وليبيا في تحفيز النخب الحاكمة للإسراع بوتيرة الإصلاح السياسي. ولا شك أن أيا من هذه الانتفاضات لم تبلغ ذروتها بعد في إطار ديمقراطي حقيقي ومتماسك وما زالت المنطقة موطنًا للعديد من الأنظمة التي تضرب بجذورها في الاستبداد والظلم. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان الربيع العربي الذي لم يكن أحد ليتوقعه على الإطلاق عاملاً محفزًا للتغيير السياسي الجذري.

إن الدول التي نجحت فيها الثورات واجهت بالفعل تحديات رهيبة، والبقية تأتي. ولا يزال المتكهنون لا يستطيعون التأكيد على: هل سيؤدي الربيع العربي إلى ازدهار الديمقراطية؟ وهل تفكك الأنظمة السياسية في هذه الدول سيطلق العنان لقوى التطرف الخطرة أو نشوب صراعات عرقية وطائفية؟ وهل سيأتي حكام مستبدون جدد ليرثوا مقاعد أسلافهم المستبدين؟ وهل سيقوم الحكام المستبدون الذين لا يزالون في سدة الحكم في العالم العربي بتوطيد مراكزهم أم يدركون الحاجة إلى تغيير تدريجي على أقل تقدير؟[2] قد تفيد أصح التوقعات أن المسار المستقبلي لهذه التغييرات غير المتوقعة سيظل من الصعب التنبؤ به لبعض الوقت.

حتى مع ذلك، فمن الممكن تحديد الظروف والقرارات التي يحتمل أن تؤثر على ما إذا كانت التغييرات التي طرأت في الأنظمة الحاكمة ستؤدي إلى إرساء الديمقراطية أم لا. ويمكن للقادة الذين آلت لهم السلطة مؤخرًا في المنطقة الاستفادة من الفهم الأفضل للطريقة التي واصلت بها الديمقراطية نجاحها في أجزاء متفرقة من العالم. كما يمكن لهؤلاء الذين يصوغون السياسات الأجنبية وبرامج المساعدة التي تهدف إلى تشجيع وتعزيز عمليات الديمقراطية الاستفادة من فهم العوامل التي تعزز الديمقراطية أو تقوض أركانها. ولتقديم أساس لمثل هذا الفهم، قامت دراسة راند التي انبثق منها هذا الملخص بمحاولة الإجابة عن ثلاثة أسئلة:

١ هذا المنشور عبارة عن نسخة محدّثة من ملخص مقتبس من كتاب لوريل إي ميلر وجيفري مارتيني، وآخرين، بعنوان Democratization in the Arab World: Prospects and Lessons from Around the Globe, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, 2012.

٢ لغرض التبسيط، فإننا نستخدم مصطلح "العالم العربي" للإشارة إلى الدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن ثم يتم استبعاد الدول غير العربية داخل تلك المنطقة الجغرافية. وفي بعض الأحيان تعتبر تركيا جزءًا من منطقة الشرق الأوسط، ولكن في هذه الدراسة قمنا بدراسة تجربة الديمقراطية في تركيا جنبًا إلى جنب مع حالات عديدة من منطقة جنوب أوروبا.

1. ما التحديات الرئيسية ذات الصلة بإرساء الديمقراطية التي من المرجح أن تواجهها مصر وليبيا وتونس واليمن وغيرها من الدول العربية التي تشهد تغيرات سياسية في السنوات القادمة؟
2. كيف تسنى لدول أخرى حول العالم نجت من براثن التسلط والاستبداد أن تتغلب على تحديات مشابهة أو فشلت في التغلب عليها؟
3. ماذا يمكن للمجتمع الدولي القيام به لمساعدة الدول التي تشهد عملية تحول سياسي في التغلب على هذه التحديات وتعزيز الديمقراطيات الوليدة بها؟

الإجابة على هذه الأسئلة لا توفر خارطة طريق للتحول الديمقراطي؛ فالعمليات الجارية معقدة للغاية والظروف التي تمر بها هذه الدول في غاية التنوع مما يجعل من إيجاد مبادئ توجيهية تناسب الجميع أمرًا بالغ الصعوبة. ولكن مما لا شك فيه أن هناك دروسًا يمكن استخلاصها من التحولات السياسية العديدة والمتنوعة التي وقعت في جميع أنحاء العالم في العقود الأخيرة.

وهكذا، تناولنا الأسئلة المطروحة في الدراسة أساسًا من خلال إجراء تحليل مقارن. فقمنا بتحليل تجارب التحول في جميع مناطق العالم والتي وقعت فيها تغييرات سياسية ذات صلة منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي فيما أطلق عليه العالم السياسي صموئيل هنتنغتون في عبارته الشهيرة "الموجة الثالثة" من الديمقراطية، وحددنا دروسًا مستفادة قد تنطبق على العالم العربي.[3] وركزنا في دراستنا هذه بقدر كبير من التفصيل على التحديات التي تواجهها تونس ومصر لأن هاتين الدولتين هما الدولتان اللتان اكتملت فيهما الثورات عندما شرعنا في إجراء هذه الدراسة، ولكن كان الهدف الماثل نصب أعيينا هو تحديد دروس يمكن تطبيقها على نطاق أوسع.وأخيرًا استكملنا هذا العمل باستكشاف المؤلفات العلمية للباحثين حول موضوع إرساء الديمقراطية. وكان هدفنا العام هو إجراء عملية استقصاء مكثفة للعالم الأكاديمي حول عمليات الديمقراطية واهتمام عالم السياسة بتحديد كيفية الاستجابة لأحداث الربيع العربي والخروج بنتائج عملية ذات صلة بالسياسة.

نظريات إرساء الديمقراطية ومنهجنا التحليلي

رغم أن هذا ليس بأمر نادر الحدوث، فإن الديمقراطية الكاملة لم تكن هي نموذج الحكومة المسيطر قبل الموجة الثالثة. ففي عام 1973، قامت منظمة Freedom House، وهي منظمة غير حكومية، بتصنيف 29% فقط من مجموع 151 دولة على أنها دول "حرة"، و28% على أنها "حرة بشكل جزئي"، و43% على أنها "لا تتمتع بالحرية". وبحلول نهاية عام 2011، تبدلت النسب المئوية للدول التي تم تصنيفها على أنها حرة وغير حرة تمامًا: فتم تصنيف 45% من مجموع 195 دولة على أنها حرة، ونسبة 31% منها على أنها حرة جزئيًا، و24% على أنها غير حرة.

---

٣ Samuel P. Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, Norman Okla: University of Oklahoma Press, 1991.

نظرًا للتقدم الدرامي الذي شهدته الديمقراطية خلال آخر 40 سنة مضت، زاد الاهتمام العلمي بموضوع إرساء الديمقرطية. فالعلماء قد أنتجوا مادة مطبوعة هائلة تُعنى باستكشاف الأبعاد المتعددة للديمقراطية وإرساء الديمقراطية كعملية تغيير للنظام السياسي. فقد كشفوا اللثام عن التنوع الهائل لتجارب إرساء الديمقراطية، ولكن بسبب هذا التنوع، ناضلوا من أجل إنتاج تعميمات بشأن أسباب الديمقراطية ومساراتها. وحتى بالنسبة للدول التي تقع داخل منطقة واحدة وتتقاسم نفس الظروف السابقة، قد تم التأكيد على التنوع الحاصل في تجارب التحول.

إن الفكرة التي طالما شاعت فيما مضى والتي تتمثل في "نموذج التحول"، والذي انتقلت فيه الدول من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية من خلال سلسلة من المراحل، قد تم رفضها إلى حد كبير. فقد نظر الكثيرون إلى العديد من الدول على أنها تقبع في "منطقة رمادية" تتألف من مختلف أشكال الحكومات حيث تجمع بين جنباتها بين الخصائص الديمقراطية والاستبدادية. ولم يعد يُنظر إلى هذه الدول على أنها توقفت فجأة في طريقها نحو إرساء الديمقراطية. في دراستنا، نستخدم مصطلح التحول ليس لتضمين الدول التي تخوض توجهًا نحو التغيير السياسي لتتبع نموذجًا ثابتًا وخطيًا، ولكن، بالأحرى، للإشارة إلى اهتمامنا بعملية إرساء الديمقراطية، وعلى وجه الخصوص، السبل التي قد تتأثر بها واحتمالات قدرتها على الانتشار. ويشير موقف المواد المؤلفة عن إرساء الديمقراطية والمعنية بالمنطقة الرمادية إلى أن التغيرات الجارية في العالم العربي قد تؤدي إلى وجهات محتملة ومتنوعة والتي تختلف عن كل منتقاط الانطلاق الخاصة بها وعن الديمقراطية الليبرالية.

من النقاط المهمة التي طالما شغلت ذهن العلماء الباحثين في إرساء الديمقراطية، ونقطة ذات صلة خاصة بدراستنا، هي السؤال القائل ما هي الأسباب التي تؤدي بالأنظمة السياسية الحاكمة إلى أن تصبح أنظمة ديمقراطية وتظل كذلك؟ على الرغم من الكم الهائل من البحوث التي أجريت في هذا المجال، فهناك عدد قليل من النتائج التي لا نزاع فيها ولا يوجد في الوقت ذاته توافق في الآراء على جميع المستويات حول العوامل المسببة. إننا لا نحاول أن نكرر جهود الآخرين لعزل مثل هذه العوامل بشكل منهجي. ولكن بالأحرى، كان هدفنا يكمن في دراسة كيف أن العوامل التي يُنظر إليها على أنها مهمة في المؤلفات الخاصة بإرساء الديمقراطية قد أثرت على نتائج عمليات التحول الخاصة. وقد قمنا بهذا حتى يتسنى لنا دراسة كيفية الاستفادة من الخبرات والتجارب السابقة في العمليات المنتشرة حاليًا في العالم العربي. إننا لم ننظر إلى كل عامل محتمل، ولكن بدلاً من ذلك وضعنا نصب أعيننا العوامل المنتقاة التي كان من المحتمل أن تكون وثيقة الصلة بسياق العالم العربي. ولغرض الفحص الدقيق، قمنا بانتقاء أمثلة على عمليات التحول والتي كانت تتسم فيها هذه العوامل بالتأثير والنشاط، ومن ثم استطعنا استكشاف تأثيراتها على الديمقراطية وعلى السبل التي قد تدار بها التحديات الماثلة.[4]

التأثيرات التي شهدناها تشمل كلاً من الظروف الهيكلية والخيارات السياسية. وتتمثل هذه التأثيرات في: (1) طريقة تغيير النظام الحاكم، مع إيلاء الاهتمام بكيفية تأثير الطريقة التي تغير بها تسليم السلطة على عملية إرساء الديمقراطية؛ و(2) التجربة السابقة

٤ في الدراسة التي استند إليها هذا الملخص قمنا بدراسة نماذج إرساء الديمقراطية في كل منطقة من المناطق التالية وركزنا بعمق على الدول المشار إليها بين الأقواس: أوروبا الجنوبية (البرتغال واليونان وإسبانيا وتركيا)؛ وأمريكا اللاتينية (الأرجنتين وتشيلي وبيرو)؛ وأوروبا الشرقية والدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي بعد انهياره (المجر وبولندا ورومانيا وقيرغيزستان)؛ وآسيا (الفلبين وإندونيسيا)؛ وإفريقيا جنوب الصحراء (مالي وكينيا وغانا).

للدولة مع التعددية السياسية؛ و(3) الخيارات السياسية المحورية التي قامت بطرحها الجهات الفاعلة المحلية أثناء عملية التحول، بما في ذلك القرارات التي تم اتخاذها المتعلقة بخضوع القوات المسلحة للسلطة المدنية، والانتخابات، ووضع الدستور، والعدالة الانتقالية (ونعني بهذا تحميل المسئولية على قادة النظام السابق لمسائلتهم حول الانتهاكات التي ارتكبوها)؛ و(4) تماسك الدولة والمجتمع، بما في ذلك الانقسامات الاجتماعية، وحركات التمرد، والحدود غير المستقرة؛ و(5)الخصائص الاقتصادية،بما في ذلك المستويات العامة للثروة والتفاوت في الدخل؛و(6)البيئة الخارجية؛ و(7)الخيارات السياسية الخارجية، بما في ذلك الجهود المبذولة من الجهات الخارجية الفاعلة لترسيخ دعائم الديمقراطية. وقد شكلت هذه العوامل والخيارات هيكل استكشافنا لعمليات التحول السالفة وتحليل الآثار المترتبة على الأحداث في العالم العربي.

العالم العربي عشية التغيير

عشية الربيع العربي، ظل العالم العربي هو المنطقة الوحيدة التي لم تمسها التوجهات الديمقراطية العالمية. وكانت هناك مجموعة متنوعة من الأنظمة الحاكمة في المنطقة، بما في ذلك الأنظمة الهجينة (في لبنان والكويت والعراق)، والأنظمة المالكة، والجمهوريات الاستبدادية، ولكن لم تكن من بينها أنظمة ديمقراطية راسخة. وقد طور العلماء الباحثون وممارسو السياسة مجموعة متنوعة من النظريات وكذلك تحليلات إحصائية ومقارنة لتفسير هذا النقص في وجود الديمقراطية، لكن مع عدم وجود إجماع في الرأي على أي التفسيرات أكثر إقناعًا.

تزعم فئة واحدة من النظريات أن العالم العربي يفتقر إلى الشروط الأساسية للديمقراطية، مثل التناغم بين الحكومة المشاركة والحقوق الفردية. وترى فئة أخرى من النظريات أن الإسلام أو الأصول القبلية للمجتمع العربي قد عززت من ثقافة الإذعان للسلطة. مجموعة أخرى من النظريات تنظر إلى ما هو فريد من نوعه حول موقع العالم العربي. فوجود النفط في المنطقة يعد أحد التفسيرات الأكثر انتشارًا: إيرادات النفط تؤول إلى الدولة، مما مكنها من تعزيز التسلطية من خلال توزيع المساعدات، ورشوة المعارضين المحتملين، وبناء جهاز أمني قمعي. مجموعة ثالثة من النظريات تركز على جهود القوى الأجنبية، وخاصة الولايات المتحدة، للحفاظ على الاستقرار الإقليمي وحماية إسرائيل. وأخيرًا، أصبحت الأنظمة العربية بارعة في درء الضغوط التي تدعو للتغيير، على سبيل المثال، عن طريق التلاعب بالعلمانيين والإسلاميين وتحريض بعضهم على بعض واستخدام الأعداء الأجانب - الحقيقيين أو المتصورين - لصرف النظر عن شرعيتها الهشة.

بغض النظر عن التفسير الأفضل أو مجموعة التفسيرات، فقد بات واضحًا أن الاستبداد له طبيعة مرنة في العالم العربي. فقد كسر الربيع العربي وهم النظام الذي لا يقهر. ولكن قد يُتوقع لالتقاء الظروف والإستراتيجيات السلطوية التي حالت دون حدوث

التغيير السياسي في الماضي أن تفرض تحديات تواجه عملية التحول الديمقراطي التي تمضي قدمًا.

من الشتاء العربي إلى الربيع العربي

كانت تضحية البائع المتجول محمد البوعزيزي بنفسه في تونس بمثابة الشرارة التي أشعلت موجة من الاحتجاجات أدت إلى سقوط نظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي وثار على أثرها الربيع العربي. على الرغم من أن بعض المحللين قد شكك طويلاً في استقرار الأنظمة العربية نظرًا لاعتمادها على القمع، كانت ثورة 14 يناير مفاجأة على كلا المستويين، على مستوى السرعة التي انتشرت بها من ناحية وأن تونس كانت أول حجر يسقط من جدار القمع والاستبداد من ناحية أخرى. فكل ما شيده بن علي في 23 سنة من شبكات المحسوبية وقوى الأمن الداخلي، والمظهر الديمقراطي الكاذب لم يلبث أن انهار في فترة لم تتجاوز 29 يومًا. ونظرًا للأداء الاقتصادي الإيجابي لتونس، ووجود عدد كبير من مواطني الطبقة الوسطى، وانتشار القيم العلمانية، فإن تونس تبدو واحدة من أقل الدول المرشحة في المنطقة لحدوث حركة احتجاج جماعية.

كما ينبغي أن يكون متوقعًا، فإن التحول التونسي لم يكن سلسًا تمامًا. فقد بدأ التحول بداية صعبة اشتملت على تأخير في عقد الدول التي شهدت تحولا ديمقراطيًا أول انتخابات حرة ونزيهة على مستوى الدولة ونزاعات حول حدود سلطات الحكومة الانتقالية. وبدأ التحول في تثبيت أقدامه في أكتوبر 2011 عندما أجريت الانتخابات، والتي أسفرت عن تشكيل جمعية تأسيسية في يناير 2012. كما كان نجاح الإسلاميين في الاندماج داخل النظام السياسي وشراكتهم للأحزاب العلمانية لتشكيل حكومة بمثابة سبب آخر يدعو للتفاؤل. لكن اغتيال الناشط العلماني، شكري بلعيد، في فبراير 2013، قدم من جديد ما يدعو للريبة في العملية السياسية، وأدى إلى انهيار الحكومة. وعلى الرغم من حقيقة أن هناك الكثير من التحديات السياسية والعملية والاقتصادية التي لا يماري فيها أحد في الانتظار، فإن هذا الاضطراب ينبغي ألا يمثل حجر عثرة أمام التحول البادي لكل ذي عينين والذي حدث في تونس. وإذا ما ضربت الديمقراطية بجذورها في تونس، فإن الدول الأخرى في العالم العربي ستسنح لهم فرصة الاستفادة من حالة تونس، بما في ذلك الاستفادة من نهجها في العمل على دمج الأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي داخل الحياة العامة.

بعد أقل من شهر من فرار بن علي إلى المنفى، جاء الدور على الرئيس المصري حسني مبارك ليضطر للتنحي بعد أن قضى 30 عامًا في سدة الحكم. كانت الثورة المصرية بمثابة ريح عاتية - فقط 18 يومًا من الاحتجاجات الجماعية العارمة. وقد بات الأمر واضحًا وبسرعة أن الثورة كانت تمثل الجزء السهل نسبيًا وأن أي تحول منشود إلى نظام سياسي جديد سيكون عملية قد تستغرق وقتًا أطول بكثير ويشوبها في الوقت ذاته قدر كبير من الريب.

سيحتاج قادة مصر الجدد إلى حل نظام سياسي معقد كان يجمع بين المظهر الخادع للممارسات الديمقراطية، والإستراتيجيات القمعية، ودولة تتسم بالرفاهية. ستعاني عملية التحول من التوتر لبعض الوقت جراء الظروف الاقتصادية الهزيلة؛ ووجود مؤسسات متخلفة سياسيًا ومدنيًا، باستثناء الجماعات الإسلامية؛ وإرث الثورة من التماسك النفعي والظاهري. حتى الآن، اتسم التحول المصري بالفوضوية والاستقطاب الشديد داخل الدولة من الجماعات الإسلامية من جهة ومن منافسيهم العلمانيين من جهة أخرى. فالإسلاميون استجابوا للأزمة عن طريق اتخاذ مواقف أحادية الجانب مثل تعليق المراجعة القضائية والدفع من خلال دستور يشوبه الانقسام والاختلاف. وعلى الجانب الآخر، رفضت القوى العلمانية أن تقدم نفسها على أنها شريك حاكم وهددت بالانسحاب من العملية الانتخابية ليعزلوا الإسلاميين بدرجة أكبر. ومع توقف الحياة السياسية الرسمية، عادت السياسة في الشارع بأسلوب لا يزال يتلاعب باستقرار الدولة ويعوق عملية التحول السياسي. جاءت الطبيعة المشحونة للتحول المصري أيضًا لتفرض مخاطر على التقدم الذي تم بشأن إعادة ضبط التوازن بين القوى المدنية والعسكرية. بعد قيام الحكام العسكريين الذي تقلدوا السلطة لفترة مؤقتة بتسليم السلطة إلى رئيس مدني يأتي بعد خوض انتخابات حرة ونزيهة في أول حادثة من نوعها في تاريخ مصر الحديث، بدأ بعض النشطاء العلمانيين تعلو أصواتهم بالمطالبة بعودة الدولة الأمنية. وفي خضم هذه التحديات السياسية، واجهت مصر أزمة عملة حادة أدت إلى التضخم، وتخفيض محتمل لقيمة العملة، والحاجة إلى الحصول على مساعدات خارجية والتي ستكون مشروطة بتقليص الدعم الحكومي. ومع ذلك، فإن الديمقراطية، حتى وإن سارت ببطء السحلفاة، في تونس وفي مصر على وجه الخصوص - وهي أكبر الدول العربية من حيث عدد السكان وربما أكثرها تأثيرًا - قد توفر أمثلة جوهرية لسائر الدول العربية في عملية التحول، وكذلك لبقية المنطقة. وعلى الرغم من التحديات التي تواجه مصر وتونس، فإن الدولتين في وضع أفضل لتحقيق الديمقراطية أكثر من سائر الدول التي تعاني حاليًا من ويلات التغير السياسي.

تعاني كل من ليبيا واليمن وسوريا (إذا ما تغير بها النظام الحاكم) من أنواع حادة، على الرغم من تنوعها، من الانقسامات الداخلية التي قد تصيب نمو الديمقراطية بشيء من الشلل، لا سيما من خلال تعزيز التوجهات نحو سياسة حركات إثبات الهوية. علاوة على ذلك، عانت الدول الثلاث أو ما زالت تعاني من موجة شديدة من العنف المصاحب لحركات التغيير السياسي. سوف تكون سوريا بعد انقضاء الحرب الأهلية عرضة لموجة من الانتقام ضد فلول النظام والأنصار، ومن المحتمل أن تُستنزف بتحديات تشكيل الحكومة، ومشاركة السلطة، وإعادة البناء المادي. وقد واجهت ليبيا بعد الإطاحة بمعمر القذافي في أكتوبر 2011 تحديًا خاصًا يتمثل في إعادة بناء الدولة من الصفر تقريبًا وليس من المستغرب أن يسير التحول السياسي هناك رويدًا رويدًا.

على عكس الوضع في مصر وتونس حيث قام الشعب في الدولتين بخلع الرئيس وتم إلغاء الأحزاب الحاكمة ولكن الدولة لم يصيبها الانهيار مطلقًا، ففي ليبيا لم تكن هناك بيروقراطية عاملة أصلاً حتى ترجع القهقرى أو جيش وطني ليسد الفراغ الأمني. وبدلاً من ذلك، تواجه ليبيا تحديًا رهيبًا يتمثل في بناء قوى أمنية من الميليشيات المتباينة وبناء

مؤسسات على أنقاض نظام كان يعتمد على شخص واحد بدرجة كبيرة. ويجب حل هذه التحديات مع الأخذ في الاعتبار لوضع عانى فيه السكان طيلة 42 عامًا من الحرمان من فرص المشاركة السياسية والوصول إلى المعلومات المستقلة، وأضفي عليه الصبغة الاجتماعية ليكون على ريب من الأحزاب السياسية. ولحساب القادة الانتقاليين لليبيا - بمساعدة المجتمع الدولي - أحرزت ليبيا نجاحًا في الترتيب لإجراء انتخابات حرة شهدت إقبالاً كبيرًا من الناخبين في يوليو 2012. ولكن منذ ذلك الحين، فشلت الحكومة المنتخبة في إحراز أي تقدم في القضايا الرئيسية بما في ذلك نزع سلاح الميليشيات وتسريحها وإعادة إدماجها، ولم تعالج القضايا الأمنية الخطيرة، لا سيما في شرق الدولة.

في اليمن، جاء نقل السلطة بعد عملية تفاوض على مراحل والذي أنهى حكم الرئيس السابق علي عبد الله صالح بعد أن ظل في سدة الحكم 33 عامًا في فبراير 2012، جاء نقل السلطة هذا ليهدئ من روع المحتجين هناك. ولكن الاستقرار النسبي كان هزيلاً. فقد تصاعدت وتيرة حركة الاستقلال في منطقة الجنوب؛ وتصاعدت حدة التوتر الطائفي بين السنة والشيعة في منطقة الشمال؛ وشنت القاعدة في شبه الجزيرة العربية حملة من الاغتيالات. وإزاء هذه الخلفية، تأخرت عملية الحوار الوطني التي كان المقصد منها أن تمثل محورًا مهمًا في عملية التحول، تأخرت مرارًا وتكرارًا. علاوة على ذلك، وخلافًا للوضع في تونس ومصر وليبيا والتي تمثل جزءًا من منطقة فرعية في العالم العربي تتقدم ببطء نحو إرساء الديمقراطية، تقع اليمن على أطراف شبه الجزيرة العربية مجاورة لأنظمة حاكمة عالية الاستبداد صمدت أمام ظاهرة الربيع العربي.

تجارب إرساء الديمقراطية في الماضي في جميع أنحاء العالم

بدأت الموجة الثالثة من إرساء الديمقراطية، والتي مر بها العالم العربي، بتحولات سياسية في أوروبا الجنوبية في أواسط السبعينيات من القرن المنصرم. وفي أمريكا اللاتينية اندلعت موجة تغيير الأنظمة الحاكمة في الثمانينيات من القرن الماضي واستمرت حتى التسعينيات من نفس القرن. ثم تلا ذلك التحول المذهل في أوروبا الوسطى والشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتي بدءًا من عام 1989. واجتاحت عمليات التحول الديمقراطي منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بأسرها في الفترة التي امتدت من أوائل التسعينيات وحتى وسط التسعينيات (على الرغم من أن العديد منها لم يكن مستمرًا)، ووقعت بشكل متقطع في العديد من مناطق آسيا في الثمانينات وصولاً إلى عام 2000. وقمنا هنا بدراسة الاتجاهات الديمقراطية في كل منطقة من هذه المناطق ودرسنا بعمق أمثلة التحول الخاصة في كل منطقة.

في جنوب أوروبا، أنتجت تغييرات النظام المعاصرة إلى حد ما في البرتغال واليونان وإسبانيا ديمقراطيات راسخة بسرعة نسبيًا، بينما كان التقدم في تركيا يعاني مزيدًا من الترنح. وفي حالات البرتغال واليونان وإسبانيا، وفي وقت لاحق في تركيا ولكن

بدرجة أقل، كان جذب الاندماج الأوروبي عاملاً مهمًا على نحو خاص في دفع إرساء الديمقراطية.

كانت اتجاهات هذه التحولات متنوعة. فشهدت إسبانيا تحولاً أوليًا للنظام الحاكم اعتمد على الحفاظ على درجة كبيرة من الرضا والتوافق. وشهدت البرتغال تحولاً فوضويًا، سببه إلى حد كبير الانقسامات السياسية والأيديولوجية داخل الجيش. وفي اليونان، تفكك المجلس العسكري الهزيل بعد مرور سبع سنوات فقط من تقلد السلطة، مما أتاح إمكانية العودة سريعًا إلى الحكم المدني.

في تركيا بعد انقلاب عام 1980، أشرف الجيش على التحول من الحكم الاستبدادي ثم عاد إلى ثكناته العسكرية مرة أخرى، وذلك بعد التأكد من تعزيز مكانته وتأثيره في الدستور. وقد تأسس شكل من أشكال الديمقراطية الموجهة عمل فيها الجيش كحكم غير منتخب، محددًا قواعد اللعبة السياسية من وراء الكواليس. ولم يلبث أن تلاشى هذا الدور تدريجيًا، وفي ذات الوقت سطع نجم الأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي ليصلوا إلى سدة الحكم.

شهدت أمريكا اللاتينية أنماطًا دورية من الاستبداد والديمقراطية في فترة ما بعد الاستقلال. وقد عكس الطور الديمقراطي الذي انتشر في الثمانينيات والتسعينيات اتجاهات قوية على مستوى القارة نحو الحكم الديمقراطي، والسوق الحرة، وتحرير التجارة. وقد عززت هذه الاتجاهات بعضها بعضًا وعمدت إلى تقوية دور المجتمع المدني والمسؤولين المنتخبين، وحولت الدور السياسي للجيش، وذلك في بعض الدول، لا سيما في المخروط الجنوبي. وفي أمريكا الوسطى، ولَّد التغيير الذي حدث في موازين القوى العالمية والإقليمية والذي صحب انهيار الاتحاد السوفيتي ظروفًا للوصول إلى تسوية سلمية للصراعات من خلال نزع سلاح الجماعات المتمردة ودمجهم في العمليات الديمقراطية. ومن هنا، باتت الديمقراطية، جنبًا إلى جنب مع هذه التغييرات، معيارًا في منظومة البلدان الأمريكية.

كانت هذه التطورات واضحة في الأرجنتين، على سبيل المثال، حيث سقطت الحكومة العسكرية المؤسسية بعد أن أضعفت هزيمتها في حرب الفوكلاند من ثقتها. كما كانت هذه التطورات بادية أيضًا في التحول الثوري في تشيلي إلى نظام أكثر ديمقراطية، والذي تم داخل إطار دستوري قام بوضعه النظام الاستبدادي. ومع ذلك، كان التحول في بيرو حالة غير عادية من انهيار النظام الحاكم، وسببه الرئيسي هو تناقضاتها الداخلية. نظرًا لأن نظام ألبرتو فوجيموري لم يرسِ دعائم جذور استبدادية عميقة، فإن عملية توطيد الديمقراطية بعد الإطاحة به قد واصلت سيرها الحثيث وواجهت عقبات قليلة. وفي كل حالة من الحالات سالفة الذكر، اتخذت عمليات التحول مجراها الخاص بها إلى حد كبير بسبب الديناميات السياسية المحلية. وساهمت المساعدات الخارجية في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وظهور جوانب أخرى للتطور الديمقراطي، ولكن لم يظهر لها كبير أثر على إرساء الديمقراطية.

أسفرت التحولات التي جرت فيأوروبا الشرقية والدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي بعد انهياره عن نتائج متباينة. بالنسبة لكثير من الدول التي استقلت عن الاتحاد

السوفيتي بعد انهياره، لا سيما دول آسيا الوسطى، طغت المشكلات المرتبطة بتركة الحكم السوفيتي بشكل كبير على إرساء الديمقراطية. وفيما يخص دول أوروبا الشرقية، كان احتمال العضوية في الاتحاد الأوروبي (EU) ومنظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) حاسمًا في سرعة عمليات التحول وشمولها ونجاحها.

ساعد التراجع الاقتصادي الصارخ الذي عانت منه الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات في تمهيد الطريق للتغييرات في الأنظمة الحاكمة عن طريق زيادة السخط العام وتقويض الشرعية الهزيلة للأنظمة الحاكمة. وفي فترة ما بعد سقوط الشيوعية، واجهت دول كلتا منطقتي أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق تحديًا تمثل في تكوين اقتصاديات سوق تتزامن مع تغيير نظمها السياسية. وتختلف الطبيعة المزدوجة لهذه التحولات عن تلك التي حدثت في أماكن أخرى أو ما زالت تجري في العالم العربي.

أحد التفسيرات المهمة للاختلافات التي بدت بين التحولات التي جرت في دول أوروبا الشرقية هو درجة اختراق النظم الحاكمة السابقة للمجتمع. فالنظم التي حافظت على أشد صور السيطرة واستخدمت أقسى الأساليب من أجل قمع المعارضة، مثل ما حدث في رومانيا وبلغاريا، قد عانت أشد المعاناة عند التحول. فقد سُمح لجماعات قليلة ممن كانت تتمتع بالحكم الذاتي، إن وجدت، بالظهور، الأمر الذي ساعد على تمهيد الطريق لعمليات التحول. وبهذه الطريقة، اتسمت التحولات التي جرت في رومانيا وبلغاريا بالفوضوية وكانت أبطأ من نظيراتها في دول أخرى مثل المجر وبولندا، حيث بدأ يظهر فيها المجتمع المدني في وقت سابق على التحول.

يأتي ضعف المجتمع المدني ليمثل هو الآخر عاملاً مهمًا في تحديد إرساء دعائم الديمقراطية في منطقة آسيا الوسطى وأجزاء من منطقة الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي بعد انهياره في المنطقة الشرقية. وكان من بين العوامل الرئيسية أيضًا في هذا الصدد عدم وجود هويات وطنية قوية وظهور الصراعات العرقية العنيفة والضغوط الانفصالية. ففي روسيا، جاء قرار الرئيس بوريس يلسن بإعطاء الأولوية لإعادة الهيكلة الاقتصادية على حساب إعادة بناء الدولة الديمقراطية ليضعف الدولة، ويضعف الديمقراطية، ويضعف الاقتصاد في نهاية المطاف. وهذه السلسلة من الإخفاقات مهدت الطريق لخلف يلسن، فلاديمير بوتين، لاستعادة سلطة الدولة المركزية على حساب المجتمع والظهور المخادع بمظهر الديمقراطية.

في آسيا، لم يأن مطلقًا للعديد من الدول، بما في ذلك كوريا الشمالية، ولاوس، وفيتنام، والصين أن تسير في مجرى ديمقراطي وظلت تكابد بدرجات متفاوتة وطأة الحكم المتسلط. وثمة دول أخرى كان بها نظم حاكمة هجينة تمتلك خصائص استبدادية وديمقراطية على حد سواء. ومع ذلك، سجلت منظمة "فريدوم هاوس" في السنوات الأخيرة مكاسب مذهلة في اعتماد مؤسسات الديمقراطية الانتخابية في المنطقة. وبين الدول التي شهدت تحولات ديمقراطية، كان تاريخ عمليات التحول وأنماطها ودرجة تحملها تتسم بالتنوع على نحو خاص.

كثيرًا ما ظهر التوطيد المحدود للجيل الأول من عمليات التحول الديمقراطي في فترة ما بعد الاستعمار في آسيا في صورة مستويات منخفضة من النمو الاقتصادي، ومثلها في التعليم الشامل، وقلة خبرة المؤسسات الديمقراطية، والثقافات السياسية الهرمية والاستبدادية تاريخيًا. ومع ذلك، فإن تجربة الهند أظهرت أن التوطيد الديمقراطي يمكن أن يبزغ فجره حتى في ظل انتشار الفقر والأمية والتنوع العرقي الهائل. وجاء الجيل الثاني من التحولات الديمقراطية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم لينتشر أكثر وأكثر. فعلى الرغم من كون سقوط الاتحاد السوفيتي والعولمة عوامل جوهرية أثرت على التغيير في العديد من عمليات التحول التي جرت أثناء هذه الفترة، فإن الزخم المحدد للتغيير وكذلك أساليبه قد تنوعت بشكل واسع.

بالنسبة لكوريا الجنوبية وتايوان، على سبيل المثال، جرت التحولات الديمقراطية في سياق التحديث والتحول الاقتصادي. وبحلول فترة الثمانينيات، كان لكل دولة طبقة متوسطة متنامية ومثقفة نظرت إلى الحكم الاستبدادي والجائر على أنه غير شرعي. في منغوليا، الدولة الوحيدة من دول الاتحاد السوفيتي التي شهدت تحولاً ناجحًا، كان المحرك الرئيسي لعملية التغيير هو سقوط الاتحاد السوفيتي، والذي دفع الحزب الحاكم لأن يقدم نظامًا ديمقراطيًا متعدد الأحزاب ودستورًا جديدًا في عام 1990.

فشلت بعض عمليات التحول في الجيل الثاني - بشكل ملحوظ في آسيا الجنوبية وبنغلاديش وباكستان - في تقديم حكم ديمقراطي راسخ. وكذلك كان الأمر في جنوب شرق آسيا حيث اتسمت التسجيلات بالخلط. على سبيل المثال، أسفر التحول الفلبيني بعد الإطاحة بالرئيس ماركوس في عام 1986 عن تغييرات مؤسساتية، ولكن لم يحدث كبير تغيير في هيكل السلطة في الفلبين. وتكشف هذه الحالة اللثام عن الضحالة المحتملة لإرساء الديمقراطية. وفي تلك الأثناء، تعززت عرى الديمقراطية في إندونيسيا مع مرور الوقت بعد نهاية حكم الرئيس سوهارتو في عام 1998 والذي دام 32 عامًا. وتُجسد إندونيسيا التحول الثوري الذي تأثرت فيه التغييرات داخل إطار دستوري قائم بالفعل. وفي كل من الفلبين وإندونيسيا، جاءت قرارات القيادات العسكرية العليا التي كانت تهدف إلى تدعيم تغيير الحكومة لتمثل عوامل محورية تصب لصالح الديمقراطية.

شهدت إفريقيا جنوب الصحراء سلسلة غير مسبوقة وسريعة من التحولات الديمقراطية في الفترة من 1990 - 1994. وكان يُشار إلى هذه الأحداث بعبارة "الاستقلال الثاني"، مع الاعتراف بأن التاريخ الديمقراطي لمعظم النظم الحاكمة في فترة ما بعد الاستقلال خلف الكثير مما هو مرغوب فيه. وعلى الرغم من حدوث عدد قليل من التحولات في وقت سابق، كان البعض منها يتسم بالرسوخ والبعض الآخر بقصر المدى، فقد كانت بمثابة استثناءات في قارة كان النظام المعتاد فيها هو الحكم الاستبدادي المعتمد على الحزب الواحد، مع حفاظه على منح الحريات المدنية تحت رقابة مشددة.

كانت التغييرات في فترة التسعينيات تُعزى إلى حد ما إلى سقوط الاتحاد السوفيتي، والتي ساعدت على سحب الثقة من النظم ذات الحزب الواحد، والأكثر أهمية، أنها أزالت سياسة الحرب الباردة من إفريقيا. وثمة عامل آخر وهو أزمة الديون داخل القارة، والتي أكلت هي الأخرى العوائد المحدودة بالفعل، وذلك جنبًا إلى جنب مع التراجع العالمي في أسعار السلع والبضائع. وجاء عامل ثالث ليتمثل في سطوع نجم جهات فاعلة خاصة

طالبت بإلحاح بتكوين نظم متعددة الأحزاب، وحريات مدنية، وديمقراطية وكانت قادرة على اغتنام الفرص عندما تحولت الظروف الخارجية لصالحها. وولّد الرأي العام هو الآخر ضغوطًا جديدة في المنطقة، حيث ارتفعت نبرة التوقعات بأداء الحكومة ونمى استعداد العامة لتحدي إساءة استعمال السلطة.

على الرغم من ذلك، كانت الديمقراطية في إفريقيا الصحراء الكبرى هشة. فثمة عدد قليل فقط من الدول شهد تقدمًا كبيرًا نحو توطيد الديمقراطية. وفي العديد من الدول، لم تدم التحولات الديمقراطية طويلاً أو أسفرت عن تغيير أقل من الموعود به. لم يلبث بعض شاغلي الوظائف أن تعلموا كيف يستغلوا العملية السياسية للتأكد من انتخابهم، كما حدث في كينيا وكوت ديفوار. وتم استبدال آخرين بأعضاء من المعارضة الذين أثبتوا نزوعًا أقل للتوجهات الاستبدادية عن الذين سبقوهم، كما هو الحال في زامبيا. وخلافًا لبعض الحالات التي أحرزت مزيدًا من النجاح، لم يكن في هذه الدول إعادة هيكلة كبيرة للعمليات والمؤسسات السياسية. وتجسد مالي مثالاً مؤسفًا للهشاشة على نحو خاص. فبعد عقدين من التطور الديمقراطي، على الرغم من كونها واحدة من أفقر دول العالم، أطاح انقلاب بالحكومة في أوائل عام 2012.

إن التجربة التي خاضتها منطقة إفريقيا الصحراء الكبرى تثبت أن الفقر، والظروف الأخرى الهيكلية غير المواتية، وتاريخ الصراع هي عوامل يمكن التغلب عليها في الجهود المبذولة لبناء صرح الديمقراطية. شهدت دول إفريقيا الصحراء الكبرى مزيدًا من السجال السياسي بعد الموجة الثالثة أكثر من أي وقت مضى في تاريخها بعد الاستقلال، حتى مع الإضعاف المستمر للديمقراطية في المنطقة عن طريق الفساد والتوجهات المعادية لليبرالية. ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان للدول التي خاضت التحويل في العالم العربي أن يتضح لها أيضًا من تجربة إفريقيا الصحراء الكبرى أن توطيد الديمقراطية يمكن أن لا يعدوا مظهرًا مخادعًا. ومما لا شك فيه أن الديمقراطية في ظل الظروف غير المواتية يعد عملية بطيئة، إضافة إلى وجود العديد من التحديات التي لا تتوقف.

على الصعيد العالمي، خفت نجم زخم إرساء الديمقراطية في العقد الأول من الألفية الثالثة، مع بروز مجموعة متنوعة من أنواع النظم الهجينة، أي نظم جمعت بين الممارسات الاستبدادية والنماذج الديمقراطية. وتساءل بعض مراقبي سير الديمقراطية عما إذا كان التوجه نحو مزيد من الديمقراطية حول العالم قد أصيب بالشلل التام أو حتى جاء بالعكس. فاعتبارًا من نهاية عام 2012، رصدت منظمة "فريدوم هاوس" سبع سنوات متتالية عانى فيها عدد أكبر من الدول من تراجع درجات الديمقراطية أكثر من الدول التي أحرزت تحسنًا. على الرغم من أنه لم يكن هناك أي بدائل معروفة على نطاق واسع تحل محل الديمقراطية من حيث الأيديولوجيات الواضحة، كان هناك، على أرض الواقع، عدد كبير من الديمقراطيات غير الليبرالية، أو النظم الهجينة. ومع ذلك، فإن الانحدار إلى التسلط لم يحدث عمومًا بين الدول التي شهدت تحولاً حقيقيًا إلى الديمقراطية أثناء الموجة الثالثة.

من السابق لأوانه معرفة ما إذا كانت التطورات التي شهدها القرن الحالي حتى الآن تمثل تحولاً في مسار الاتجاه بعيدًا عن التقدم الديمقراطي الأكبر من أي وقت مضى أو تمثل ومضة تاريخية. ومن السابق لأوانه أيضًا التكهن بما سيؤول إليه أمر التغييرات السياسية التي بدأت في عام 2011 في العالم العربي. ولكن مما لا شك فيه، أن الديمقراطية

أحرزت تقدمًا كبيرًا على الصعيدين المعياري والعملي منذ منتصف السبعينيات على أساس عالمي وكذلك في معظم المناطق.

الدروس المستفادة وتأثيرات السياسة

تبدأ استنتاجاتنا بعقد مقارنة واسعة بين الربيع العربي والخصائص الرئيسية للتحولات التي جرت في الموجة الثالثة. ثم نعرج على الدروس المستفادة من التجربة السابقة التي نستقي منها التحديات الحاسمة المقبلة التي تواجه الدول العربية التي تخوض تغيرًا سياسيًا. وأخيرًا، نسلط الضوء على الآثار المترتبة على عملية صناعة السياسات دعمًا لإرساء الديمقراطية من جانب المجتمع الدولي. وعلى وجه العموم، هذه الاستنتاجات من شأنها أن تساعد صانعي السياسات في تقييم التحديات المقبلة، وصياغة التوقعات المستندة إلى أساس قوي، وتشكيل النهج الدبلوماسية، واتخاذ خطوات عملية نحو التغيير الإيجابي.

مقارنة الربيع العربي بتحولات الموجة الثالثة

ثمة تحول تاريخي كبير في العقود الأخيرة يتمثل في أنه لم يعد للديمقراطية منافسون يمثلون خطرًا عليها كنظام شرعي للحكم. تتبنى الحكومات في جميع الدول التي تشهد تحولاً من التسلط مبدأ إرساء الديمقراطية، لا سيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ورفض الشيوعية كشكل من أشكال الحكم في كل أنحاء أوروبا، حتى على الرغم من سقوط الكثير من هذه الحكومات سريعًا عند الممارسة العملية. ليس هناك من الحكومات الآن، حتى تلك الحكومات التي تعزز عن قصد من وضع المستبدين خارج نطاق حدودها، ما يقترح علنًا بديلاً قابلاً للتطبيق عن الديمقراطية. والمؤسسات الموجودة داخل النظام الدولي تشجع الديمقراطية على أنها معيار عالمي.

ثمة سؤال مهم حول النتائج المترتبة على الربيع العربي وهو ما إذا كان العالم العربي سيتكيف مع هذه الحقيقة أم سيعمد إلى تغييره. هناك سمة مميزة للثقافة السياسية العربية وهي أن البعض يقترح بديلاً عن الديمقراطية: الإسلام. ومن غير المؤكد حتى الآن ما هو الفرق الذي سيحدثه هذا التمييز على نتائج التحولات التي تجري في المنطقة. ستكون التطورات التي تحدث في مصر وتونس وليبيا واليمن ومن المحتمل في أماكن أخرى بمثابة اختبار لقدرة الأحزاب التي تناصر أي أجندة إسلامية على مواصلة العمل من أجل تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية في إطار نظام ديمقراطي جنبًا إلى جنب مع الأحزاب ذات التوجه العلماني. كما ستكون هذه التطورات اختبارًا لقدرة القادة الانتقاليين على إدارة الانقسام بين المفاهيم الإسلامية والعلمانية داخل الدولة. وسيزداد هذا التحدي ضراوة لا سيما عند مشاركة الإسلاميين في الانتفاضات المسلحة ضد الحكومة. على سبيل المثال، إذا ما استطاعت المعارضة في سوريا إزاحة بشار الأسد عن سدة الحكم، فعليها أن تناضل ليس فقط من أجل دمج الإسلاميين في العملية السياسية ولكن

أيضًا من أجل تسريح الميليشيات الإسلامية التي طالما شهرت السلاح في وجه النظام الحاكم.

قد تتبع الدول العربية مسالك مشابهة لتلك التي تبنتها تركيا وإندونيسيا، حيث تلعب الأحزاب الإسلامية المحافظة اجتماعيًا هناك أدوارًا نشطة في السياسة الانتخابية داخل الأنظمة الديمقراطية. فقد تعاني تلك الدول من شيء مشابه للسياسة المنقسمة المعتمدة على الهوية في العراق، حيث يلعب الالتحام الطائفي دورًا قويًا، ولكن هذا في حالة احتمال أفول نجم النظام الإسلامي.وعلى الرغم من ذلك، قد يفسح التحول في بعض الدول بعيدًا عن الاستبدادية المجال للجماعات أن تشجع الأشكال الحكومية الإسلامية. حتى بعد الانتصارات الانتخابية فيما بعد الانتفاضة للأحزاب الإسلامية في مصر وتونس (ولكن ليس في ليبيا)، ما زالت المعالم الثابتة للإسلام السياسي في الدول العربية التي تخوض عملية تغيير سياسي بحاجة إلى التحديد.

سوف تكتسب التوقعات الشائعة وضغط الشارع المتواصل مزيدًا من الأهمية فيما يخص نتائج الربيع العربي أكثر مما هي عليه في بعض التحولات السابقة. في مصر، على سبيل المثال، رأى المحتجون في وقت مبكر ضرورة الضغط على الجيش للحفاظ على الزخم نحو تحقيق الديمقراطية، واحتشدوا في وقت لاحق لإلزام الحزب الحاكم حزب الحرية والعدالة بتحقيق وعوده الديمقراطية.إن التحولات الديمقراطية التي جرت في جنوب أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وشرق أوروبا قد عززها اتفاق آراء النخبة، والذي تطور قبل بدء عملية التحول أو في مراحلها الأولى، مع عدم وجود حاجة ملحة للسكان أن يضعوا قادتهم على حافة المخاطر. ونتيجة للدور المهم الذي تلعبه الاحتجاجات الشعبية في إشعال فتيل تحولات الربيع العربي وفي كل الاحتمالات، دفع العمليات قدمًا إلى الأمام، فإن بعض هذه التحولات، لا سيما في تونس، قد تخطو خطوات أسرع من تلك الدول التي كانت البداية فيها من برج عاجي، كما هو الحال في أمريكا اللاتينية. ولكن، في ظل غياب اتفاق آراء النخبة وبين الجماعات، فإن التحولات الجارية في مصر وليبيا واليمن، وفي سوريا إذا ما كان لها أن تحرز تحولاً ديمقراطيًا، قد تظل متنازعًا عليها لفترات زمنية طويلة.

حتى الآن، أنتج الربيع العربي مزيدًا من الحركات الاحتجاجية أكثر من تحقيق تغييرات كاملة للنظم الحاكمة. ومع ذلك، فإن الأمثلة على التحولات المعاصرة التي تجري على مستوى المنطقة أثناء الموجة الثالثة، لا سيما في شرق أوروبا، تستجدي عقد مقارنة مع الأحداث الجارية في العالم العربي. هل الديمقراطية مُعدية بمعنى أنها تلوح بحدوث مزيد من التغييرات في النظم العربية؟ الاحتجاجات في تونس أججت نار الاحتجاجات في مصر، ومن هناك اضطرمت نار الاحتجاجات في كل أنحاء المنطقة. ولكن التجارب في الأماكن الأخرى تشير إلى أن آثار التظاهر المزعومة هذه، بمعنى، أن الأحداث الجارية في إحدى الدول تُظهر لشعوب الدول الأخرى أن هناك أمل في التغيير، تكتسب مزيدًا من القوة في إشعال فتيل ديناميات التحول أكثر في الحفاظ عليها من خلال تحول كامل.

هبت رياح التغيير التي اجتاحت شرق أوروبا بعد عام 1989 في ظل ظروف داخلية وخارجية أفضل بكثير من التغييرات الجارية في الدول العربية. فزوال دعم

السوفيت بانتظام شيئًا فشيئًا قوض من بقاء النظم الجائرة في شرق أوروبا، وعزز الاندماج الأوروبي من ديناميات إرساء الديمقراطية (واجهت التحولات في الاتحاد السوفيتي السابق، حيث لم يمثل الاندماج الأوروبي أي عامل يُذكر، الكثير والكثير من المتاعب). اتسمت النظم العربية بمزيد من التنوع عن النظم الموجودة في شرق أوروبا، بما في ذلك ما يتعلق بهياكل دعمها الداخلية والخارجية. فعلى سبيل المثال، جمعت النظم الحاكمة في سوريا واليمن بين الشخصنة والحزب الحاكم الواحد، ووطدت موقفها، خصوصًا في حالة سوريا، من خلال كيان أمني داخلي قوي. وفي البحرين، عززت السعودية (القوة الرئيسية في منطقة الخليج) من وضع النظام الملكي هناك من منطلق المصلحة المشتركة في الحيلولة دون حدوث إصلاح ديمقراطي. وعلى الرغم من أن الربيع العربي قد تسبب في ضغط من أجل إحداث تغيير سياسي، فما تزال هناك ضغوط مضادة في المنطقة تحتفظ بقوتها.

ومع ذلك، ليست هناك حاجة لإثبات تأثير الانتشار في التغيير السياسي المذهل والسريع. ففي أمريكا اللاتينية، استغرق ترسيخ مبادئ الديمقراطية وممارساتها وقتًا أطول مما كان في شرق أو جنوب أوروبا. علاوة على ذلك، أظهرت الدراسات أن وجود جيران ديمقراطيين في المتوسط من شأنه أن يزيد من احتمالية أن تصبح الدولة ديمقراطية. ومن ثم، إذا كان لمصر وتونس في نهاية المطاف أن تعزز من مكاسبها الديمقراطية التي حصلت عليها بالفعل، وإذا واصلت كل من ليبيا واليمن سيرها نحو إرساء الديمقراطية (على الرغم من احتمال السير بشكل أبطأ بكثير)، وحتى إذا ما تسنى للعراق أن يتعامل مع الانقسامات الطائفية بشكل أفضل وأن يحقق الديمقراطية شيئًا فشيئًا - كل منها يعد تطورات محتملة - فإن التغييرات من هذا القبيل من شأنها أن تحسن من آفاق الديمقراطية لبقية المنطقة على المدى الأطول. وخلافًا للعملية الأكثر اتساقًا نسبيًا في شرق أوروبا، فإن آثار الانتشار في العالم العربي، مع منع حدوث أي انتكاسات كبيرة، من المرجح أن تنتهي تدريجيًا مع مرور الوقت وبطرق مختلفة في دول مختلفة.

يمكن استخلاص درس تحذيري من موجة التحولات السياسية التي اجتاحت في أوائل التسعينيات من القرن الماضي وحتى منتصف التسعينيات منطقة إفريقيا الصحراء الكبرى، وهي منطقة قريبة العهد بالتجربة الديمقراطية كما هو الحال في العالم العربي. وعلى الرغم من أن هذه التحولات تتسم على وجه العموم بدرجة أقل من الصخب من ثورات الربيع العربي، فإن هذه التحولات حدثت بسرعة نسبيًا وانطوى الكثير منها على احتجاجات شعبية. وبعد التضخم الأولي للتغيير، أخفق عدد كبير من هذه التحولات في تقديم إرساء دائم للديمقراطية. وكانت إعادة الهيكلة الأساسية للعمليات والمؤسسات السياسية، بما في ذلك ما يتم من خلال الإصلاح الدستوري، حاسمة في زيادة حالات النجاح. والمناطق التي لم يحدث بها إعادة الهيكلة هذه، غالبًا ما كانت تمارس النظم المنتخبة الجديدة فيها أشكالاً قديمة من القمع أو التلاعب بإظهار شكليات ديمقراطية لصالحها.

دروس لمصر وتونس

بناءً على تحليلنا لتحولات النظم القديمة في جميع أنحاء العالم ودراسة التحديات الخاصة المقبلة التي قد تواجه مصر وتونس، نذكر فيما يأتي الدروس التي استقينا منها تلك التحديات. سوف ينطبق عدد كبير من هذه الدروس على السياقات الأخرى كذلك، ولكن تحليلنا المقارن ركز أكثر وأكثر على هاتين الدولتين، حيث تمت الإطاحة فيهما بالنظم المستبدة بالفعل في وقت بدء دراستنا.

إدارة الآثار المترتبة على طريقة تغيير النظم الحاكمة. ثمة تحدٍ كبير يواجه مصر يتمثل في الحاجة إلى التوفيق بين موجة التفاؤل التي نشرتها الثورة مع واقع الاستقطاب السياسي الرهيب. ولّدت ثورة الخامس والعشرين من يناير لحظة من الوحدة الوطنية اتفق فيها المصريون على ضرورة إحداث تغيير سياسي. ولكن بعد خلع مبارك والحزب الحاكم، نافح القادة الانتقاليون من أجل بناء اتفاق في الرأي بشأن ملامح النظام السياسي الجديد. فظلت القوى الإسلامية والعلمانية تتبادل مشاعر الازدراء والاحتقار، مع مقاطعة العلمانيين للأحداث الرئيسية في عملية التحول، مثل كتابة دستور دائم للبلاد، بدلاً من إضفاء الشرعية على عملية اعتبروها مهيمنة من خلال منظور أيديولوجي واحد. وحتى في تونس، حيث تسنى هناك للأحزاب الإسلامية والعلمانية تشكيل حكومة موحدة، تتزايد مشاعر التشاؤم لدى التونسيين بشأن اتجاه البلاد.

في التحولات الماضية، اتسمت طرق تغيير النظم الحاكمة - بما في ذلك الإصلاح الثوري، والذي بدأ بانقلاب، وبعد التفاوض، والتدريجي - والآثار المترتبة عليها بالتنوع الشديد. عدد قليل فقط من الحالات التي حققت نجاحًا في إرساء الديمقراطية نجا من اضطراب الأبعاد المتباينة، في إشارة إلى أنالاضطراب وحده لا يمثل حجر عثرة أمام إرساء الديمقراطية. إن صعوبة إدارة التوقعات الشعبية العامة بعد تغيير النظام لم يكن عاملاً مسيطرًا في الانتكاسات أو في بطء عمليات التحول على وجه الخصوص؛ فالإخفاق في إصلاح المؤسسات، والالتزام الهزيل من قبل القادة بإرساء دعائم الديمقراطية، والديناميات السياسية الداخلية الأخرى كانت تمثل التفسيرات الأكثر قوة.

يتضح من حالات جنوب أوروبا أنالنتائج قد تتوقف على ما إذا كان تغيير النظام انطوى على رفض للنظام السياسي السابق، وليس فقط رفض النظام السابق.في إسبانيا والبرتغال على وجه الخصوص، كان تفكيك المؤسسات التي فقدت مصداقيتها عاملاً محوريًا لإرساء الديمقراطية. وهذا هو الحال الذي يترجح وجوده في تونس أيضًا، حيث قام النظام الحاكم ببسط مخالبه في كل أنحاء الدولة. وفي مصر، لا تزال الأفئدة تحن في بعض الأحياء لوضع أمني يقوده الجيش. ولكي نشهد هذا، لا يحتاج الواحد منا أن ينظر إلى أبعد مما حدث في انتخابات الرئاسة في يونيو 2012 التي قارب فيها أحمد شفيق، أحد قادة القوات المسلحة والذي خدم في ظل عهد مبارك وكان آخر رئيس وزراء عينه، على الفوز بالرئاسة من خلال الوعد بإرساء دعائم الاستقرار وبسط يد قوية.

في تركيا، تمت تهدئة النظام الكمالي المستبد، مع تأثيره العسكري القوي، ليتجه نحو الديمقراطية فقط بشكل تدريجي. وحيث إن الغالبية العظمى من الأتراك كانت لديهم القدرة على السيطرة على الوضع بما لديهم من تفضيلات وأولويات، اعتلى حزب العدالة

والتنمية ذو التوجه الإسلامي السلطة هناك. وكذلك الأمر في تشيلي، وطدت الديمقراطية أقدامها تدريجيًا؛ "فالقيود" الاستبدادية في الدستور (بما في ذلك صور الحماية للجيش) لم تتم إزالتها تمامًا حتى مرور 25 عامًا بعد بدء التحول. وكما هو الحال في تركيا، كانت عملية التحول تتمثل في تغيير النظام. وعلى الرغم من ذلك، فهذا النوع منالتدرج سيكون من الصعب على حكام مصر الجدد محاكاته، بسبب التطبيق العملي، والتهيئة الثورية للتحول في مصر والتوقعات الكبيرة بإحداث تغيير سريع.

كان انسحاب دعم السوفيت للنظم التابعة وفي نهاية المطاف أفول نجم الاتحاد السوفيتي بمثابة الشرارة التي أشعلت على نحو منتظم فتيل التغييرات السياسية التي حدثت بعد عام 1989 في جميع أنحاء أوروبا الشرقية والدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي بعد انهياره. ولكن النتائج جاءت متباينة تمامًا بين شطري الكتلة الشيوعية السابقة، مع تحصيل مكاسب أكثر بكثير في أوروبا الشرقية. وثمة فرق أساسي وهو أنه في جميع حالات شرق أوروبا، كان النظام السابق، جنبًا إلى جنب مع المؤسسات الداعمة له، مرفوضًا رفضًا تامًا. وبدلاً من التغيير النظامي، شهدت الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي بعد انهياره وجود ديمقراطيات تقليد مزعومة، وكذلك بعض الحالات من التسلط المستمر.إن الديمقراطية الحقيقية لن تترسخ في الدول العربية بدون تغيير نظامي، سواء أكان سريعًا، كما هو الحال في شرق أوروبا، أو تدريجيًا، كما هو الحال في تركيا وتشيلي.

ظروف رومانيا قبل تغيير النظام تشترك في بعض السمات مع تونس وليبيا. فالحكم القمعي لنيكولاي تشاوشيسكو على وجه الخصوص لم يفسح الطريق لتطور المؤسسات السياسية أو جماعات المجتمع المدني لتقوم بدور الوسيط في أي عملية تحول. ومع وجود معارضة غير مكتملة في رومانيا، امتدت عملية التحول لفترات طويلة واتسمت بالاضطراب. ومع ذلك، استطاعت رومانيا أن ترفع لواء الديمقراطية، مشيرة بذلك إلى أن الاضطرابات الحاصلة أثناء أي عملية تحول لا تعرقل مسيرة التقدم الديمقراطي، حيث توجد قوى تعويضية كافية للحفاظ على سير الديمقراطية في مسارها الصحيح. أحرزت تونس بعض المزايا في هذا الصدد: إقامة علاقات تجارية وسياحية مع دول غرب أوروبا، ووجود طبقة متوسطة كبيرة يمكنها الاستفادة من عمليات الإصلاح، والمستوى العالي نسبيًا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن تجربة منغوليا من شأنها أن تقنع واضعي السياسات بأن يحتفظوا برحابة الأفق تجاه فرص التحول الديمقراطي في العالم العربي. فقد خاضت منغوليا واحدة من أكثر تجارب التحول الديمقراطي في موجته الثالثة في العالم إثارة للدهشة، رغم أنها لا تزال تتحسس خطاها على هذا الطريق. فمنغوليا من الدول الفقيرة التي لم تكن لها أي تجربة ديمقراطية ولم يمارس أي من جيرانها الديمقراطية على حقيقتها، فهي بلد معزول جغرافيًا عن الديمقراطيات الأخرى وعانت خلال عملية تحولها من صعوبات اقتصادية مريرة. ولا شك أن القيادة الرشيدة والالتزام الموسع بتبني العمليات الديمقراطية هي متطلبات أساسية لضمان نجاح المرحلة الانتقالية. فما هي إلا سنوات قليلة، حتى شهدت منغوليا العديد من الانتخابات الحرة والنزيهة وما يترتب على ذلك من تداول للسلطة.

وبالمثل يتضح لنا من نموذج دولة مالي إمكانية ازدهار الديمقراطية في تربة فقيرة، مما يوضح أن الظروف الصعبة لا تؤدي حتمًا إلى النتيجة نفسها. فرغم فقرها المدقع وافتقارها إلى تجربة ديمقراطية سابقة ومواجهتها لحركة انفصالية، استطاعت مالي عام 2011 أن تكون واحدة من بين الدول التسع الوحيدة في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي صنفتها منظمة بيت الحرية Freedom House على أنها دول "حرة". وهناك عاملان أسهما بصورة كبيرة في نجاح مالي هما عدم وجود التزامات مفروضة عليها والزعامة القوية التي مارسها الضابط العسكري الذي قاد الانقلاب ثم نقل السلطة على الفور إلى حكومة انتقالية مدنية عسكرية. ولكن نموذج مالي يوضح أيضًا أن الديمقراطية إذا نشأت في تربة فقيرة يكون من السهل جدًا اقتلاعها. فبعد 20 عامًا من تثبيت دعائم الديمقراطية، شهدت مالي انقلابًا عسكريًا في مارس عام 2012 أعقبه موجة من عدم الاستقرار والتخبط الذي لا يزال يعصف بالبلاد إلى تاريخ كتابة هذه الأسطر. وكان من العوامل الرئيسية الباعثة على هذا الانقلاب حالة عدم الأمن التي تفاقمت بتدفق المتمردين المسلحين الذين غادروا ليبيا إلى مالي عقب انهيار نظام القذافي.

وينبغي مزج سعة الأفق في التعامل مع نتائج المرحلة الانتقالية بتقدير واقعي للتحديات التي تقف في طريق التقدم ومنها: أن التغييرات الثورية في النظام لا تؤدي بالضرورة إلى تغيرات جوهرية. ففي الفلبين جاءت المرحلة الانتقالية بمؤسسات وعمليات ديمقراطية، ولكن الشؤون السياسية عادت من جديد إلى نمط الاضطراب المزمن التي تميز فترة ما قبل الأحكام العرفية. أما أنماط السلوك السياسي في الفلبين فكانت مستقرة إلى حد بعيد. وقد يصب هذا في صالح الدول التي تنضم إلى إقليم اقتصادي جديد مثل منغوليا ومالي، مثلما قد يصب في مصلحة الدول العربية التي تؤسس للعملية الديمقراطية لأول مرة في عهدها.

وعلى النقيض من ذلك، فإن عملية التحول التي تؤكد على الاستمرارية يمكنها تحقيق تغير سياسي عميق عندما تجد هذه الاستمرارية دعمًا كافيًا على نطاق واسع. ففي إندونيسيا كان التحول الديمقراطي يضمن للحكومة القديمة الاستمرار في الحكم ولكن الإصلاحات المؤسسية مضت في طريقها لتنجح البلاد سريعًا في تحقيق مستوى مرتفع من الديمقراطية. دخلت الأحزاب ذات التوجه الديني إلى مضمار السياسة ولكن الإسلاميين المدعومين بقوات كانت تحصل دائمًا على نسب قليلة من أصوات الناخبين. إذا ما نظرنا إلى التشابه الكبير بين أجهزة الدولة (خصوصًا الدور السياسي للجيش) وبعض الأوضاع الاجتماعية في إندونيسيا وبعض الدول العربية، فإن هذا يعد مؤشرًا على احتمال التطور المستقر في الديمقراطيات العربية التي تدخل فيها مجموعات سياسية جديدة إلى العملية الديمقراطية على نطاق واسع وتعمل فيها المؤسسات القوية على تقديم الدعم المستمر للتحول الديمقراطي.

اجتياز عقبة نقص التجربة الديمقراطية. يبدو أن مصر تتميز بأنها كانت قبل انتفاضة شعبها في ظل حكم هجين بخلاف البلاد التي كانت تحت وطأة نظام مستبد بالكامل. فالمصريون كانت لديهم تجربة محدودة بالعمليات الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني يمكن التعويل عليها فيما بعد. وفي المقابل نجد أن تونس تعيش مرحلة انتقالية بعد

نظام استبدادي متسلط بالغ القوة، حتى على مستوى المعايير الإقليمية. فالمجتمع التونسي تأثر كثيرًا بالبعد عن الحياة السياسية طوال نصف قرن من التحكم السياسي الشديد ونظام اعتمد على الأداء الاقتصادي لإضفاء المشروعية على حكمه. ويبدو أن تونس ستواجه تحديات صعبة في بناء الدعائم المؤسسية للديمقراطية. بيد أنه اعتبارًا من أوائل عام 2013 لم تتسبب هذه العيوب النسبية الموجودة في تونس في منعها من تحقيق تقدم ديمقراطي أوسع ومرحلة انتقالية أكثر سلاسة من مثيلتها في مصر. ولعل أخطر ما يواجه التحول الديمقراطي في تونس أن يؤدي عجز الحكومة الديمقراطية إلى أن يطمح التونسيون المحبطون الذين اعتادوا على راحة مادية نسبيًا إلى العودة لما يسمى بالشرعية المبنية على النتائج.

رغم صعوبة بناء هياكل وعمليات ديمقراطية من العدم أو قريبًا من العدم إلا أن التجربة السابقة مع التعددية السياسية لم تغير كثيرًا من نتائج المرحلة الانتقالية في حالات الموجة الثالثة من الثورات التي تتبعناها. ورغم ذلك ففي بعض الحالات، كان لوجود مؤسسات المجتمع المدني دور بارز في المرحلة الانتقالية. وبدراسة البلاد التي نجحت في التحول الديمقراطي، وجدنا أن بعضها كانت له تجربة سابقة بتعددية سياسية وبعضها كانت تجاربه محدودة وبعضها لم يكن له أي تجربة على الإطلاق.

ففي بلاد مثل المجر وبولندا، بدأت مجموعات المجتمع المدني والمجموعات المستقلة في اتخاذ خطوات جادة على طريق التطور قبل بدء المرحلة الانتقالية وتمكنت من أن تلعب دورًا مهمًا في التفاوض على إجراءات التحول. وبالمثل كان لمؤسسات المجتمع المدني التي كانت تعمل في ظل حكم استبدادي في إندونيسيا والفلبين دور حيوي في تغيير النظام وتوفير دعم كبير لعملية التحول الديمقراطي. ولعل مصر التي تتمتع بهذه المزية تكون في وضع أفضل يسمح بالتحول الديمقراطي مقارنةً بدول عربية أخرى مثل ليبيا، التي لم يكن بها متنفس لأي من أنشطة المجتمع المدني، إذ استمرت المؤسسات التي أصبحت في السلطة حديثًا كالإخوان المسلمين مع المؤسسات التي لديها إمكانات كبيرة منذ فترة كبيرة مثل الجيش في دعم التحول الديمقراطي، تمامًا مثلما فعل العسكريون في كل من إندونيسيا والفلبين.

إنشاء نظام ديمقراطي لمراقبة المؤسسات الأمنية. تتضمن الخيارات السياسية الحاسمة التي ستحدد مدى نجاح التحول الديمقراطي في الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية تلك الخيارات المتعلقة بإصلاح المؤسسة الأمنية. ففي مصر وتونس، هناك أهمية خاصة لأي إصلاحات تربط القوات الخاضعة لتحكم وزارتي الداخلية والدفاع باحترام القانون ومراعاة حقوق الإنسان إذا ما نظرنا إلى تصرفاتها في الماضي. ورغم أن المؤسسة العسكرية في مصر قد سلمت السلطة رسميًا إلى رئيس مدني، إلا أنها لا تزال تحتفظ بكثير من المزايا والامتيازات ولم تتوقف هذه المؤسسة بعد عن العمل بأسلوب يشير إليه المصريون أحيانًا بعبارة "دولة داخل الدولة". وعلى هذا؛ فإن ضمان دعم الجيش للتحول الديمقراطي دون المساس بمصالحه المؤسسية القوية المتمثلة في الحفاظ على نفوذه السياسي ومؤسساته التجارية المربحة تحدٍ شاق. وفي تونس، استعان نظام بن علي بجهاز أمن داخلي متغول في جميع طبقات المجتمع، وذلك ليحكم قبضته على السياسة ويكبل

الشعب. ولهذا فإن تفكيك هذا الجهاز ومؤسسات الأمن الداخلي الشرعية التابعة له وتحويله إلى نظام ديمقراطي للمراقبة سوف يكون عنصرًا بالغ الأهمية لإرساء دعائم الديمقراطية هناك.

لقد لعبت المؤسسات العسكرية دورًا حيويًا في العديد من الدول في تسهيل إجراء تغييرات في الأنظمة أو القيام بها مباشرةً. ولكن في بعض البلاد وحتى البلاد التي مكنت فيها المؤسسة العسكرية المدنيين من الوصول للسلطة بدلاً من الاستئثار بها لنفسها، دخلت في صراع شديد نتيجة رفضها لإخضاع الجيش للحكم المدني الديمقراطي. فأحيانًا لعبت المؤسسات العسكرية دور الرعاة المؤثرين للتحول الديمقراطي، فإذا بهم يشقون الصف الديمقراطي بمحاولة الخروج عن الرقابة المدنية..

وبعض المؤسسات العسكرية تعود إلى ثكناتها بمبادرة ذاتية منها عقب المشاركة في تغيير النظام. ولكن هناك حالات يضطر فيها القادة المدنيون إلى الدخول في مفاوضات أو تسويات ومنح الجيش امتيازات وضمانات خاصة لكسب ولائهم للنظام الديمقراطي. وقد اضطرت بعض القيادات المدنية إلى عزل ضباط الجيش الموالين للنظام السابق لضمان هذا الولاء. وفي حالة فقدان الثقة بالمؤسسات العسكرية نتيجة لممارساتها في ظل النظام السابق أو حين تعصف بها الانشقاقات العسكرية يكون من السهل على القادة المدنيين تنحيتها تمامًا عن الشؤون السياسية. اتخذت بعض البلاد ومنها تشيلي وتركيا منهجًا متدرجًا في تحويل ميزان القوى بعد أن كان في قبضة الجيش إلى السلطات المدنية في حين نجحت بلاد أخرى في تغيير هذا الميزان بسرعة أكبر.

ظل إخضاع الجيش للسيطرة المدنية تحديًا كبيرًا سواءً كان للجيش دور فعال في عملية التحول أم لم يكن له أي دور فيها، وهذا يظهر في محاولات الانقلاب ومحاولات التآمر الأخرى للسلطة المدنية أثناء المراحل الانتقالية في الأرجنتين واليونان والفلبين وغيرها. شهدت إسبانيا محاولة انقلاب عسكري وأحبطت حكومة بيرو محاولة تمرد بعد سنوات معدودة من التحول الديمقراطي رغم أن المؤسسات العسكرية في كلا البلدين لم يكن لها دور يذكر في تغيير النظام. وهذا يشير إلى أنه ينبغي أن توضع السيطرة المدنية على سلم الأولويات السياسية للحكومات في دول التحول حتى وإن لم يكن الجيش قد لعب دورًا سياسيًا مهمًا في هذا التحول.

وإذا كان هناك خطر كبير لحدوث ارتداد من جانب الجيش فمن الممكن اللجوء إلى إجراءات تصالحية لتقليل خطر وقوع انقلابات، وكذلك وبشكل أكثر عمومًا، لإشراك الجيش في النظام الديمقراطي.. في الأرجنتين، شعرت الحكومة المدنية الجديدة أن عليها التحرك بحذر في ملف تعقب المتورطين في جرائم "الحرب القذرة"، فما كان منها بعد تمرد الجيش إلا أن تفاوضت مع الضباط المتمردين وتوصلت معهم إلى حلول وسط في الدعاوى القضائية وزيادة الرواتب. وفي الفلبين، لم تتم ترجمة دعم الجيش للمعارضة في الأزمة السياسية التي أطاحت بفرديناند ماركوس إلى دعم تلقائي للحكومة المدنية التي جاءت عقب ذلك. ظل الجيش بعيدًا عن الديمقراطية لسنوات بعد الثورة التي اتخذت من "سلطة الشعب" شعارًا لها.

وفي اليونان، ساهمت محاولة الانقلاب الفاشلة في منح الحكومة فرصة ذهبية للتحرك بحزم ضد الموالين للمجلس السياسي السابق بإقالة 200 ضابط قسرًا. ومن الصعب تحديد الوقت المناسب لإعادة ميزان القوى إلى طبيعته ويجب أن يراعى في ذلك المتغيرات الخاصة في كل حالة. وينبغي أن تراعى هذه المتغيرات عند الضغط الخارجي لإعادة هذا التوازن.

أما إخضاع أجهزة الأمن الداخلي للسيطرة الديمقراطية فيمثل تحديًا من نوع آخر. ينبغي للرئيس الجديد أن يفكك أجهزة الأمن الداخلي إذا كانت من الأركان الداعمة للنظام السابق. ويتوقف مدى صعوبة هذا الأمر على مدى تغول هذه الأجهزة ونفوذها في المجتمع على عكس المؤسسات العسكرية. ويعد ضمان قيام أجهزة الأمن الداخلي بدورها القانوني المتمثل في حماية للمواطنين بدلاً من استخدامها كأدوات بطش في قبضة النظام هو جزء من منظومة إصلاحات مؤسسية كبرى ولا بد منها لتوطيد دعائم الحكم الديمقراطي.

في تونس، قرر المجلس الانتقالي حل الشرطة السياسية وفي مصر تم حل جهاز أمن الدولة. ورغم أن هذه الأجهزة ربما كانت هي الأكثر قسوة في إساءة استغلال السلطة، إلا أن هذا لا يبرّئ ساحة القطاعات الواسعة من قوات الشرطة التي تحتاج إلى إصلاحات جذرية.

إجراء انتخابات أولية ديمقراطية. غالبًا ما يكون تحديد موعد وجدول الانتخابات الأولية من أكثر ما يثير الجدل في بدايات المرحلة الانتقالية. وبعد أن كان المجلس العسكري المصري ينتقد لخطواته السريعة نحو الانتخابات قبل أن تستطيع القوى السياسية تنظيم صفوفها، باتت سهام الانتقاد تهاجم المجلس العسكري لبطء خطواته في هذا الصدد. وعندما أجريت الانتخابات أو تقرر موعد إجرائها، كان للقضاء المصري دور سياسي فعال وانقلب على نتائجها أو أخر موعدها. أما عن تونس فقد تحركت بخطى سريعة نحو انتخاب مجلس تأسيسي (في أكتوبر عام 2011) مهمته وضع مسودة دستور جديد. وكان هناك خلاف كبير حول الاستعدادات لإجراء الانتخابات، ولكن في النهاية مرت الانتخابات بسلام. ونجحت ليبيا في إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية في يوليو 2012، رغم أن أداء الهيئة التي انبثقت عنها كان أكثر شبهًا بأي برلمان تقليدي واتسم بضعف عام.

ساعد اللجوء إلى الانتخابات عقب تغيير النظام في ضمان سلاسة المرحلة الانتقالية حتى وإن بدت خطورة قرار فتح باب التنافس السياسي في مثل هذه الأوقات. ولا نجد حالة واحدة في الموجة الثالثة أدى فيها إشراك الأحزاب التي كانت محظورة (كما في اليونان وإسبانيا) أو الأحزاب الإسلامية (كما في إندونيسيا) إلى انتكاسة التحول الديمقراطي أو حتى زعزعة استقرار عملية التحول.

في جميع الحالات لم يكن ثمة ارتباط بين توقيت الانتخابات الأولى ونجاح التحول الديمقراطي. وكان النصيب الأكبر في تشكيل خط سير المرحلة الانتقالية يرجع إلى أهم المتغيرات السياسية والتزام قادة التحول بعملية انتخابات نزيهة. في ضوء هذا، ففي بعض الأحيان يستغرق الإعداد الفني اللائق بالانتخابات وقتًا طويلاً، وذلك عند الافتقار إلى أساس مسبق لتعيين المناطق أو تحديد من يحق لهم التصويت. ورغم أهمية الانتخابات الأولية في إبراز وتحقيق تغيير حقيقي، أثبتت الدراسة أن الانتخابات المعيبة لا تعني بالضرورة نهاية عملية التحول الديمقراطي. ففي غانا على سبيل المثال، لم تمنع

الانتخابات الحرة والنزيهة التي أجريت في عام 1992 (بعد بداية المرحلة الانتقالية في عام 1991) من أن يلي ذلك تحول ديمقراطي تدريجي وانتخابات حرة ونزيهة أخرى.

صياغة دستور جديد. من الخيارات السياسية الحاسمة أيضًا ما إذا كان من الواجب إعداد وتبني دستور جديد للبلاد وكيفية القيام بذلك. بالنسبة للدول العربية التي شهدت تغيرًا في النظام الحاكم، كانت صياغة الدستور بمثابة فرصة مبكرة منقطعة النظير لتحقيق توافق واسع النطاق على رؤية لطبيعة الدولة وعلاقتها بالشعب. ففي مصر، تم حل أول جمعية تأسيسية بحكم قضائي وحل محلها جمعية أخرى قاطعتها الفصائل العلمانية الليبرالية. ورغم هذه الحالة الخلافية الشديدة، مضت الجمعية ذات الأغلبية الإسلامية في إقرار مشروع دستور أقره الشعب في استفتاء ديسمبر 2012. وتحول الدستور الذي كان يراد له أن يكون عملية توافقية إلى أغلبية محضة ونفور جماهيري تجلى في خروج ثلث الناخبين فقط للتصويت على الدستور عند إرجاعه للشعب ليقول فيه كلمته. أما في تونس وبعد أكثر من عامين على الثورة التونسية، لا يزال الفقهاء الدستوريون يصوغون دستورهم.

توضح التجارب السابقة أن وضع دستور جديد أو تعديل الدستور الحالي لهو أمر في غاية الأهمية لوضع اللبنة الأساسية للحكم الديمقراطي وتعزيز حماية الحريات المدنية وحقوق الإنسان وغيرها من القواعد محل التقدير والاحترام. ولكن وضع الدستور مهم أيضًا للأغراض العملية الفورية، ويمكن استخدامه لتعزيز عملية التحول الديمقراطي الناجحة عن طريق توحيد الآراء وإبعاد كل مصادر الإفساد المحتملة. في إسبانيا، على سبيل المثال، استخدمت عملية وضع الدستور كأداة لتعزيز النهج التوافقي لعملية الانتقال. بينما في الأرجنتين، تم الاتفاق على تعديلات دستورية لضمان عدم تأثير المفسدين السياسيين المحتملين في عملية الانتقال. قد تخدم عملية وضع الدستور فقط غرض توافق الآراء في حالة الحرص على التأكد من أن الإجراءات التي ستستخدم تحظى بتأييد واسع عندما لا يتم الإسراع في تنفيذ العملية. وفي كثير من الظروف، قد تظل الترتيبات الدستورية المؤقتة سارية لفترة طويلة من الزمن دون أي آثار سلبية.

المحاسبة على حالات الظلم السابقة. تدل الخلافات التي ثارت حول محاكمات ما بعد الثورة لمبارك ونجليه وكبار مسؤولي النظام المصري السابق على احتمال تسبب القرارات السياسية الخاصة بتحويل المفسدين للمساءلة بشأن مظالم الماضي في إثارة الخلافات أثناء العملية الانتقالية. وستشكل القرارات المتعلقة بمواصلة التعامل مع قضايا المساءلة اختبارات سياسية مهمة للقيادة المصرية واختبارات مؤسسية أيضًا للقضاء المصري. وبالفعل في مصر، هناك استياء جماهيري من وتيرة الأحكام ونتائجها الموقعة على مسؤولي النظام السابق مما قاد الرئيس محمد مرسي للتدخل في هذا الشأن. وفي نوفمبر 2011 صدر قرار جمهوري بتحصين قرارات الرئيس وعدم الطعن عليها أمام القضاء، وعين الرئيس مرسي نائبًا عامًا جديدًا لتلبية المطالب المنادية بمساءلة حقيقية للنظام السابق. وقد لاقى هذا القرار ترحيبًا في بعض الأوساط بينما زاد منتقدو الرئيس انصرافًا عنه، واعتبر منتقدوه أن ذلك خطوة تجاه تعزيز قوته.

ومثلما كان الحال في مصر، تحركت تونس سريعًا جدًا في تقديم الرئيس السابق وأفراد أسرته وبعض المسؤولين الآخرين للمحاكمة. وكانت الملاحقات القضائية، على

الأقل في مراحلها الأولى، ترمز إلى الفقر الشديد للنظام والاتساق في أوائل المرحلة الانتقالية، وتسببت أوجه القصور في تفاقم ضعف ثقة التونسيين في السلطة القضائية. وتواجه تونس أيضًا التحدي المتمثل في اقتلاع الحزب الحاكم السابق الذي كان يشكل في الأساس دولة الحزب الواحد. قد تؤدي عملية التطهير الشامل من الحزب الحاكم السابق إلى ترك الإدارة العامة التونسية دون خبرات وقد تستبعد عملية التطهير هذه شريحة كبيرة من الحياة العامة. واعتبارًا من مطلع عام 2013، كانت الجمعية التأسيسية تناقش حينها مشروع قانون من شأنه تعليق الحقوق السياسية لقادة النظام السابق لفترة محدودة من الزمن.

في ليبيا، كان المؤتمر الوطني العام في أوائل 2013 في خضم صياغة قانون "العزل السياسي" الخاص بها الذي سيتم تطبيقه على بقايا النظام السابق. وقد ثبت أن مشروع القانون الليبي محل خلاف خاص لأن مؤيدي الأحكام بعيدة المدى ظهر أن هدفهم هو محمود جبريل، زعيم أكبر كتلة سياسية في ليبيا، تحالف القوى الوطنية، الذي توافق مع نظام القذافي أثناء الانفتاح السياسي المحدود في منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة وآخره. ويبحث بعض واضعي القوانين عن معايير محددة تنطبق على منافسيهم السياسيين بدلاً من وضع معايير موضوعية للاستبعاد السياسي. أثناء عمليات التحول الديمقراطي الماضية حيث كانت المطالب العامة للمساءلة عالية وكان ينظر إلى التكاليف السياسية لتكون منخفضة أو لم يكن هناك من ينتظر مكاسب سياسية محتملة، كثيرًا ما كانت تتخذ الحكومات تدابير للقبض على مسؤولي النظام قبل مساءلتهم عن الانتهاكات. وقد شملت هذه التدابير بصورة متنوعة، ما يطلق عليه في كثير من الأحيان اسم العدالة الانتقالية، الملاحقات القضائية وعمليات التطهير والتعويضات والاعتراف بالحقيقة أو عمليات التسجيل التاريخية. وغالبًا ما توصف بأنها تسهم في المصالحة، رغم أن المفهوم غير محدد، على الرغم من أن هناك القليل من الأدلة على أن هذه التدابير لها آثار تصالحية. وفي بعض الظروف، قد تتعرض الدول لضغوط أجنبية لمتابعة المساءلة.

تميل الطريقة التي تتعامل بها حكومة ما بعد الحكومة الاستبدادية مع قضايا المساءلة إلى طبيعة المرحلة الانتقالية. أسفرت الطبيعة التفاوضية للمرحلة الانتقالية في إسبانيا، على سبيل المثال، عن قرار توافقي بالامتناع عن فتح ملفات الماضي. وقد انعكس الانفصال القوي عن الماضي مع الفوضى الأولية التي اتسمت بها المرحلة الانتقالية في البرتغال على شكل عملية محاسبة طموحة بل وتعسفية أحيانًا، والتي شملت عمليات طرد من البلاد وملاحقات قضائية وتطهير ضخم في القطاعين العام والخاص. وعندما وصلت المرحلة الانتقالية البرتغالية إلى حالة أكثر استقرارًا، أصبحت المصالحة هي النهج الرسمي المسيطر على الموقف. أما في الفلبين، فكان ضعف الجهود المبذولة في متابعة المحاسبة عن الانتهاكات التي وقعت أثناء عهد ماركوس دليلاً على ضحالة التغير الذي طال الحياة السياسية. فقد ظل الموالون السابقون لماركوس يمارسون الشؤون السياسية بما في ذلك المناصب رفيعة المستوى، بل إن زوجته وابنه فازا في النهاية بمناصب قائمة على الانتخاب.

في بعض دول أمريكا اللاتينية، رُفضت قضية المساءلة في بداية الأمر بسبب مخاوف تزعم أن كشف الجرائم التي ارتُكبت في ظل الأنظمة العسكرية سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار وربما تخريب عمليات التحول إلى الديمقراطية. بينما في معظم دول أوروبا الوسطى والشرقية تم بذل جهد قليل لتحميل المسؤولين الشيوعيين السابقين المسؤولية عن الانتهاكات التي ارتكبت خلال وجودهم في السلطة. والخطورة هي أن المساءلة من المفترض أنها مطروحة من أجل الاستقرار ونادرًا ما تُختبر بسبب أنه، حينما يكون الخطر هو مصدر القلق، عادة ما يجب توخي الحذر أو تسود عدم الرغبة في الانخراط في الحياة السياسية. لكن تأخير العدالة الانتقالية أو ضياعها لم يقوض التحولات الديمقراطية، بل كانت العديد من التحولات الأكثر نجاحًا هي الأكثر تحفظًا في هذا الصدد.

تسبب نقص أمثلة المخاطر الملحوظة التي ثبت أنها غير حكيمة في صعوبة تقييم مدى صحة هذه المخاطر. ورغم ذلك، ففي حالات مثل الأرجنتين وتشيلي يبدو أن القلق له مبرراته: كانت الحكومات العسكرية هي المسؤولة عن الانتهاكات وكان التزام الجيش بالديمقراطية أمرًا حاسمًا في العملية الانتقالية، وكانت هناك جماعات داخل الجيش لديها القدرة على إفشال العملية الانتقالية. ومن ثم، هناك ما يبرر تأخير المساءلة عندما تكون هناك مصلحة للأهداف ومؤيديها في تخريب عملية الانتقال وعندهم القدرة على ذلك. ظلت المساءلة تتعلق بالمصلحة العامة المكثفة في الأرجنتين وتشيلي، وفي النهاية، بعد عقود من الزمن، سارت كما سار تعزيز الديمقراطية والملاحقات القضائية وتواصلت تدابير المساءلة الأخرى.

في مصر، كان الجيش هو الركيزة الأساسية للنظام، ولكن وجه النظام كان مدنيًا، ولم تكن الانتهاكات التي تشغل العامة بصورة كبيرة متعلقة مباشرة بالعمليات العسكرية. ولذا فعلى الرغم من أن التزام الجيش بقضية التحول الديمقراطي كان من الأمور الحاسمة في تاريخ الأمة المصرية، إلا أن الجهود المبذولة لتحميل مبارك وآخرين المسؤولية قد لا تفرض مخاطر مهمة حيث لم تكن شبكتهم واسعة النطاق؛ كما أن فوائد التأخير أقل إلزامًا مما كانت عليه في الأرجنتين وتشيلي. إضافة إلى ذلك، ونظرًا للطبيعة الثورية لتغيير الأنظمة في مصر وتونس، قد تحقق القوى السياسية الجديدة مكاسب هائلة عن طريق الظهور في صورة من يلبي متطلبات الجمهور بشأن المساءلة.

إدارة مشكلات تماسك الدولة والمجتمع. ظهرت الفتنة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين الأقباط في مصر باعتبارها تهديدًا مهمًا للاستقرار في الفترة الأولى بعد الثورة. فقد اندلعت اشتباكات عديدة أدت إلى تدمير الكنائس وخسائر في الأرواح وزيادة الاستقطاب بين الطائفتين. أما في تونس، تتعلق مشكلات التماسك في الأساس بالمجال السياسي، وفيها تتنافس الرؤى الإسلامية المعتدلة والعلمانية في بيئة ما بعد الثورة الأكثر انفتاحًا. وثمة تحد آخر لتونس وهو مواجهة مظاهر عدم المساواة الملحوظة بين المناطق الداخلية للبلاد والمناطق الساحلية ذات النفوذ السياسي. إن مواجهة مظاهر عدم المساواة الإقليمية سوف تقطع شوطًا طويلاً في طريق تحقيق الاستقرار في العملية الانتقالية والوفاء بوعد الثورة. تبدو مشكلة التماسك أكثر وضوحًا في ليبيا واليمن، حيث يؤيد الكثيرون اللامركزية التي تمنح الحكم الذاتي المحلي. وفي ليبيا، تلقت الحركة الاتحادية صفعة كبيرة

في انتخابات يوليو 2012. وقد دعا من أيدوا تقسيم البلاد إلى مقاطعة الانتخابات، وهي الخطوة التي فشلت عندما شارك 60% من الناخبين وهي نسبة مدهشة. ولكن الكثيرين في الشرق والجنوب لا يزالون يفضلون الإدارة اللامركزية بدلاً من التبعية لإقليم طرابلس. وفي اليمن، لا تزال الحركة الانفصالية الجنوبية نشطة. سياسة البحث عن الهوية هي أيضًا مسألة أولية في الشمال حيث قاومت مجموعة من مجموعات الأقليات الدينية تحكم صنعاء.

تشير التجارب في أماكن أخرى في العالم إلى أن التهديد الذي تفرضه الدولة ومشكلات التماسك الاجتماعي على التحول الديمقراطي ينتج بدرجة أكبر عن كيفية استجابة الحكومات للمشكلات وليس المشكلات ذاتها الانقسامات الطائفية والعرقية والمطامع وغيرها من تهديدات السلامة الإقليمية وحركات التمرد تعتبر اختبارًا لقدرة الحكومة والتزامها للرد بطرق تتسق مع عملية صنع القرار الديمقراطي والسيطرة المدنية على المؤسسات الأمنية وحقوق الإنسان والمعايير الأخرى المرتبطة بالديمقراطية. قد توضح الاستجابات لمشكلات التماسك أو تبرز نقاط الضعف في الديمقراطية، بدلاً من التوفيق بين الممارسات الديمقراطية.

تقدم إندونيسيا مثالاً إيجابيًا على كيفية إدارة هذه المشكلات. واجهت الحكومة حركات التمرد الانفصالية؛ والعنف ضد المواطن الصيني الذي يعيش حياة مزدهرة نسبيًا؛ وعنف على نطاق واسع بين المجتمعات المسلمة والمسيحية، حيث استخدمت منظمات إسلامية راديكالية بعد ذلك لحشد المؤيدين. واستجابت الحكومة بمزيج من التفاوض ونشر القوات العسكرية والشرطة في المناطق التي احتدم فيها الصراع. وتوسطت الاتفاقات بين المجتمعات المسلمة والمسيحية (بعد إعصار تسونامي عام 2004)، وتوصلت إلى اتفاق مع الحركة الانفصالية في آتشيه التي أعطت المقاطعة استقلالية كبيرة.

وعلى الصعيد الآخر، يوضح المثال التركي كيف أن استجابات الحكومات لمشكلات التماسك قد تضعف الديمقراطية أو تعكس نقاط الضعف فيها. واجهت الحكومة التركية في الماضي مشكلة القومية الكردية، والتي تجلت في صورة كل من أعمال العنف والنضال السياسي، واستخدمت في ذلك تدابير قمعية استهدفت شريحة من سكانها مع مقاومة الاستقلال الثقافي والسياسي للمناطق الكردية.

تفتقر تركيا، مثل تونس ومصر في بعض النواحي، أيضًا لرؤية مشتركة واسعة للدولة والاستقطاب الاجتماعي العميق. لا تزال البلاد مقسمة بين مواطني الساحل الغربي والطبقة الوسطى الحضرية الذين يؤيدون الرؤية العلمانية للدولة، وأغلبية كبيرة في المحافظات الوسطى والشرقية والطبقة الوسطى الدنيا الحضرية الذين يؤيدون السياسات المحافظة الاجتماعية الصاعدة التي يفضلها حزب العدالة والتنمية. وقد جلبت الديمقراطية هذا الاستقطاب ليطفو إلى سطح الحياة السياسية عن طريق تمكين أحزاب تعكس وجهات نظر الأغلبية ليكون لها نفوذ جديد. وتحتاج هذه المشكلة في تركيا إلى مواصلة الجهود الرامية لإيجاد سبل لاستيعاب المصالح المتباينة وتشير إلى أن الدول العربية قد تواجه صعوبة في حل المشكلات المماثلة مما يبطئ عمليات التحول الديمقراطي. ويشكل عدم

وجود توافق في الآراء بشأن طبيعة الدولة عقبة في المفاوضات الدستورية وإصلاح القانون وإنشاء هياكل الإدارة الجديدة وتحديد أولويات السياسة.

مواجهة المشكلات الاقتصادية. كانت الشكاوى الاقتصادية لا سيما التصورات ذات النطاق الواسع لعدم المساواة واحدة من أهم أسباب قيام الثورة المصرية. تقوم شرعية النظام على أساس عقد اجتماعي يتضمن التوظيف الحكومي واسع النطاق ودعم المواد الغذائية والإنفاق الاجتماعي بصورة معقولة. تسببت الثورة وعدم الاستقرار السياسي الذي أعقبها في تفاقم التحديات الاقتصادية في مصر، مما جعل الحاجة إلى إدارة توقعات الشعب للتحسن الاقتصادي أكثر إلحاحًا. وعلى صعيد آخر، تعد تونس نموذجًا للإصلاح الاقتصادي في المنطقة في ظل النظام السابق وشهدت نموًا اقتصاديًا مدهشًا. ولكن أداءها مقنع بمشكلات خطيرة، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب من خريجي الجامعات والتفاوتات الإقليمية الكبيرة في مستويات المعيشة وتزايد المديونية الشخصية بين الطبقة الوسطى. ويتوقع التونسيون قادة جددًا لمعالجة هذه الصعوبات.

في العديد من الدول التي شهدت تحولات سياسية، كان لتدهور الأوضاع الاقتصادية وما ترتب على ذلك من استياء الرأي العام دور في حث المرحلة الانتقالية. منها الدول الأوروبية الشرقية، التي قوض فيها ضعف الأداء الاقتصادي الشرعية الهشة للأنظمة الاستبدادية. وفي إندونيسيا، أدت الصعوبات الاقتصادية الحادة الناتجة عن الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 لاضطرابات شعبية، مما ساهم في سقوط سوهارتو. عانت العديد من دول إقليم إفريقيا جنوب الصحراء من ضغوط اقتصادية في أوائل تسعينيات القرن الماضي، مما أدى إلى احتجاجات عامة وبعض التغييرات في النظام.

وعلى الرغم من ذلك، ففي أعقاب تغيير النظام،لا يتسبب الفشل في تحسين مستويات المعيشة في فشل الديمقراطية. وقد أظهرت بعض الدراسات أن أزمات الركود قد تؤدي إلى انتكاس الديمقراطية في الدول الأكثر فقرًا، ولكن تجنب هذا النوع من الأزمات ليس في حد ذاته فشلاً في تلبية التوقعات الشعبية للتحسن الاقتصادي. شهدت منغوليا صعوبات اقتصادية مؤلمة أثناء عملية التحول الديمقراطي الناجحة. وعانت إسبانيا من تدهور اقتصادي حاد بعد تغيير النظام، ولكن الديمقراطية استمرت بدعم شعبي قوي. وفي الأرجنتين، تطلب الوضع الاقتصادي المتردي وقت تغيير النظام من الحكومة المدنية الجديدة اعتماد برنامج للتقشف؛ وحينها أدى رد الفعل الشعبي القوي إلى استقالة الرئيس في بداية حكمه ولكن ذلك لم يعرقل عملية الانتقال. وفي أماكن أخرى في أمريكا اللاتينية، ساعد عدم الرضا الشعبي عن عدم المساواة الاقتصادية المستمرة في وصول حركات شعبية شبه استبدادية إلى السلطة (في فنزويلا وبوليفيا والإكوادور). عمومًا، رغم إشارة هذه التجارب إلى أن المشكلات الاقتصادية تربك قيادة الحكومة، إلا أنها لا تشكل عاملاً حاسمًا لمسار التحول الديمقراطي.

وفي ضوء هذا، فمن الممكن أن تساعد التحسينات الاقتصادية في توطيد الديمقراطية. وتظهر دراسات متعددة أن الديمقراطية يمكن تقديمها في أي مستوى من التنمية الاقتصادية، ولكن المستويات الأعلى من التنمية ستضمن دوام الديمقراطية. وتعتبر أسباب ذلك محل نزاع. رغم ذلك، من الواضح أن التحسن الاقتصادي يسير جنبًا إلى جنب

مع التحول الديمقراطي. على سبيل المثال، فقد زادت قوة الاقتصاد الإندونيسي بشكل ثابت بعد الإطاحة بسوهارتو، مما عزز التحول الديمقراطي.

قد تكون عمليات التحول الديمقراطي في العالم العربي هشة أو أكثر عرضة للإجهادات الاقتصادية أكثر من نماذج الماضي. ويجب مراعاة الآثار المحتملة للعوامل الاقتصادية بالتزامن مع ديناميكيات أخرى. وبالنظر إلى البيئة الإقليمية، بما فيها المقاومة القوية لإرساء الديمقراطية بين العديد من القادة العرب وعدم وجود قطب جذاب مثل الاتحاد الأوروبي، تبدو الظروف أقل مواتيةً لانتقال ناجح مما كانت عليه في الحالات الأوروبية أو أمريكا اللاتينية. إضافة إلى ذلك، إن الأيدلوجية الإسلامية في بعض الدول العربية منافسة للأيدلوجية الديمقراطية الليبرالية، والسؤال الحاسم هو ما إذا كانت الإحباطات الاقتصادية أو غيرها من خيبات الأمل القادمة مع ثمار الثورة ستعزز جاذبية البديل الإسلامي أم لا. ومن المحتمل أن نعتمد على الأمثلة في مصر وتونس، حيث نجحت بالفعل الأحزاب الإسلامية انتخابيًا، ولكن أغلب هؤلاء القادة كانوا يعدون بمسار معتدل.

الاستجابة للبيئة الخارجية. بالنسبة لكل من مصر وتونس، كانت الدوافع الاجتماعية والسياسية الداخلية هي القوى الدافعة التي أدت إلى قيام الثورات، إذ أطلقت الثورة التونسية شرارة برهنت من خلالها لمصر أن النظام الذي كان يبدو قويًا ومحصنًا كان في حقيقة الأمر هشًا للغاية. وللمضي قدمًا، تهتم قوى دولية قوية، وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة، بحالة الاستقرار في مصر وسياستها الخارجية تجاه إسرائيل، بسبب الموقع الإستراتيجي للدولة، وكيف أن ممارسة نفوذها في جميع أنحاء العالم العربي قد يتعارض مع عملية دعم التحول الديمقراطي الكامل وقبول الضغوط الشعبية التي قد تبدأ في الظهور. ولكن من المرجح أن تقل كثيرًا درجة تأثير الولايات المتحدة بصفة خاصة، على القرارات والأحداث في مصر مقارنةً بعهد مبارك. ومن المرجح أن تنجو تونس من الضغوط والرقابة الخارجية المكثفة، ويرجع ذلك إلى صغر مساحتها بالإضافة إلى قلة أهميتها من ناحية الجغرافيا السياسية.

وكما هو الحال في مصر وتونس، كانت الدوافع الداخلية بمثابة المحركات الرئيسية لتغيير الأنظمة الحكومية في معظم الدول التي خضعت لتحولات سياسية، حتى وإن كانت الأحداث الخارجية هي الفتيل الذي أشعل الثورة. وتُعد دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق من أهم الاستثناءات؛ إذ بمجرد ظهور إمكانية التغيير لديها (عندما أبدى جورباتشوف استعداده للسماح بوجود حكومة غير شيوعية في بولندا)، أصبحت جميع الأنظمة مهددة.

وقد ساعد كونها واحدة من بين البلدان المجاورة لها التي خضعت للتغييرات السياسية في وقت واحد على إطلاق التحولات السياسية، ولكن لم يساعدها بالضرورة في ترسيخ الديمقراطية. على الرغم من ذلك، كانت هناك بعض العوامل الخارجية الأخرى المؤثرة في بعض الحالات. بمجرد بدء التحولات في جنوب وشرق أوروبا، كان احتمال الاندماج في مؤسسات أوروبية قوة كبيرة ساعدت في تثبيت التغييرات. ومن ثم وفرت عمليات الاندماج الدوافع للإصلاحات والقنوات السياسية والاقتصادية القاسية من أجل المساعدة العملية، إلى جانب معايير لقياس مدى التقدم نحو الديمقراطية. وحتى في تركيا،

ساهمت الرغبة في التأهل لعضوية الاتحاد الأوروبي بدرجة كبيرة في التحول تجاه الديمقراطية.

في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لم تؤد موجة التحولات إلى انتخابات متعددة الأحزاب في أوائل التسعينيات من القرن العشرين إلى ديمقراطية موحدة في معظم الدول المعنية. وبعد انتهاء الحرب الباردة، شعر المانحون الغربيون بحرية أكثر في فرض ضغوطهم من أجل إرساء دعائم الديمقراطية في المنطقة، ولكن ذلك لم يكن كافيًا للتغلب على العوامل السياسية الداخلية المضادة. وبينما أصبحت الديمقراطية في أمريكا اللاتينية من الأمور المعيارية في المنطقة أثناء فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، بصورة جزئية وذلك من خلال آليات منظمة الدول الأمريكية (OAS). ولكن منظمة الدول الأمريكية تفتقر إلى القدرة على فرض هذه القواعد أو تقديم دوافع ملموسة تحفز على الالتزام بها. وجدير بالذكر أن ضغوط النظراء من البلدان المجاورة قد أحبطت بسرعة كبيرة محاولة انقلاب في باراجواي عام 1996، ولكن تآكل أساليب الديمقراطية الحديثة في فنزويلا وبوليفيا والإكوادور كشف الستار عن حقيقة عدم تميز القواعد بنفس القدرة على ترسيخ أنماط الديمقراطية كما أظهر الاندماج السياسي والاقتصادي قوته المؤثرة في أوروبا.

على الرغم من أن وجود الدولة وسط محيط من الدول الديمقراطية قد يساعدها كثيرًا في التحول نحو الديمقراطية، إلا أن وجودها في محيط من الدول غير الديمقراطية ليس من الضروري أن يعيق تحولها السياسي. تختلف طبيعة الأنظمة في آسيا وظلت بعض الدول تتمتع بنظم ديمقراطية على مدى فترات طويلة من الزمن حتى دون قواعد ديمقراطية إقليمية أو هياكل تكاملية. فالفلبين، على سبيل المثال، شهدت فترات طويلة من الديمقراطية، بينما بدات كوريا الجنوبية ممارسة الديمقراطية منذ عام 1987. هذا وشهدت منغوليا أيضًا تحولاً ديمقراطيًا في محيط دول غير ديمقراطية بالمرة. وعلى هذا، فإن نجاح إرساء الديمقراطية في أي دولة عربية وحدها لا يعتمد على نجاح الربيع العربي بصفة عامة.

دروس شاملة لإرساء الديمقراطية في العالم العربي

وبإلقاء نظرة أشمل بعيدًا عما حدث في مصر وتونس وبعيدًا عن فئات التحديات المقدمة التي نُوقشت أعلاه، نقدم دروسًا شاملة من تجارب التحولات الماضية. ونقدر أيضًا باختصار مضمون استنتاجاتنا لعمليات التحول التي جرت حديثًا أو تلوح في الأفق وقت ختام هذه الدراسة.

دروس شاملة من التجارب السابقة. تظهر تجارب التحولات السابقة تفاوتًا كبيرًا بالتوازي مع أبعاد عديدة. وعلى هذا، فمن الأهمية بمكان أن نضع نُصب أعيننا أن العوامل الخاصة التي تميل إلى المساهمة في التحول الديمقراطي أو تقوض دعائمه نادرًا ما تُحدد النتائج إن حددتها من الأصل.

القيادة، وبطريقة أشمل التزام النخبة بالتغيير وهو عامل بدا حاسمًا في التحول الديمقراطي. يمكن أن تكون القرارات التي يتخذها الأفراد الذين يملكون مقاليد السلطة

قرارات محددة لإرساء الديمقراطية، وقد تجعل الظروف الداخلية والضغوط الخارجية أو المساعدة عن طريق الدوافع المؤثرة أو سلسلة الخيارات المتاحة، هذه القرارات أكثر سهولة أو صعوبة.

وقد عرض الاندماج الأوروبي حوافز ودعم منقطع النظير للتحول الديمقراطي الناجح في جنوب وشرق أوروبا. وقد كانت عملية انضمام منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) من الأمور المفيدة أيضًا بهذا الصدد. ومن المرجح أنه لا توجد أي منطقة أخرى تبدو في المستقبل القريب قد تتمتع بهذه الميزات في تعزيز الديمقراطية. ولكن من المحتمل أن تتفوق المساعدة والضغط على أرض الواقع في دول العالم العربي بسهولة بالنظر إلى الاعتبارات الداخلية.

القرارات بشأن توازن التغيير مع عناصر الاستمرارية، وإذا كان الأمر كذلك، فإلى أي مدى كان الاستمرار في المشاركة أمرًا حاسمًا بصدد تشكيل مسار التحولات. في تشيلي، قرر قادة المعارضة القبول بقدر كبير من الاستمرارية على مدار الانتقال الطويل أو التدريجي نحو الديمقراطية. وقد ساعد هذا في ضمان التقدم بخُطى بطيئة، ولكن بطريقة سلمية وناجحة. أما في إسبانيا، فقد اختار الإصلاحيون في النظام استخدام الهياكل القانونية والدستورية القائمة لتغيير طبيعة النظام السياسي من أجل نزع فتيل المعارضة من أنصار النظام السابق وتجنب حدوث فراغ قانوني وسياسي. وفي حالات أخرى، وبالأخص في أوروبا الشرقية، كان النظام السابق فاقدًا للمصداقية إلى حد كبير، ولذلك كان ضم عناصر الاستمرارية السياسية أمرًا مستحيلاً، ولكن رغم ذلك تم استخدام مؤسسات النظام القديم لإضفاء طابع رسمي على الخطوات الأولى نحو الديمقراطية في بعض الحالات.

وجدير بالذكر أن دراسات الحالة الخاصة بنا تعزز نتائج الباحثين التي تنص على أنه لا يلزم حد معين للتنمية الاقتصادية حتى يجري التحول الديمقراطي. وذلك لأن قدرات تنفيذ سياسات الدولة ومرونة مؤسساتها الرسمية ترتبط بصفة عامة بمستوى التنمية الاقتصادية بها (أي أن، الدول الأكثر فقرًا بوجه عام تميل مؤسساتها إلى الضعف)، ومن الواضح أن التحول الديمقراطي يمكن أن يحدث حتى على مستويات متدنية من التطور المؤسسي. وعلى هذا فإن الدول العربية التي تتحول من أنظمة قائمة على الفرد بدرجة كبيرة سوف تواجه تحديات كبيرة في بناء الدولة، ومن هنا سيتطلب التحول من تلك الأنظمة الاستبدادية المؤسسية القوية، إلى نوع من الإصلاح المؤسسي الشامل الذي كان مطلوبًا في أوروبا الشرقية، ولكن الديمقراطية ليست بحاجة إلى مؤسس في ظل هذه التحديات.

دلالات من ثورات ليبيا واليمن وسوريا. لقد كانت أنظمة تونس ومصر أول نظامين يطاح بها في موجة الربيع العربي في الأشهر الأولى من عام 2011، ولكن البعض الآخر يُتابع أو لا يزال تحت ضغط كبير من أجل التغيير. وقد أدى مبدأ الريبة السائد في المنطقة، والاعتراف الجديد بهشاشة أنظمتها، إلى إثارة مسألة ما إذا كانت الدروس المستفادة من التحولات الديمقراطية السابقة التي طُبقت في مصر وتونس هي أيضًا ذات صلة بتلك الحالات الأخرى.

وبخلاف مصر وتونس، فإن ليبيا واليمن وسوريا في حالة سقوط نظام الأسد في نهاية الأمر، تواجه أو سوف تواجه عبئًا مزدوجًا لإدارة عملية التحول السياسي إلى جانب التعافي من أو مواصلة مواجهة الصراع العنيف الذي طال أمده. ومن بين الأمور الأخرى، سيتطلب رفع هذا العبء إعادة البناء المادي والإصلاح الطائفي والإقليمي وغيرها من العداوات المتفاقمة بين الجماعات بسبب الصراع وسيتطلب أيضًا نزع سلاح الميليشيات والعناصر المسلحة الأخرى. تواجه هذه الدول العديد من تحديات الاستقرار ذاتها وتحديات بناء الدولة التي واجهتها الدول الأخرى بعد الانتهاء من الصراع في العقود الأخيرة، بما في ذلك إعادة دمج المقاتلين السابقين وإصلاح المؤسسة الأمنية وإصلاح مؤسسات الدولة الأخرى.

ليبيا بحاجة إلى بناء إطار للحكم ومؤسسات المجتمع المدني للبدء من الصفر تقريبًا. علاوة على ذلك، وبالمقارنة مع الدول المجاورة لها، تواجه ليبيا مشكلة أكثر خطورة وهي ضعف التماسك الداخلي، نظرًا للانقسامات القبلية والإقليمية داخل الدولة والافتقار إلى تكوين مؤسسات الدولة التي عادة ما تستخدم كمادة لاصقة في الدول التي مزقتها هذه الانقسامات الداخلية. وقد تكون حالة ليبيا فريدة باعتبارها اقتصادًا متوسط الدخل مع مستوى تنمية مؤسسية مماثل لمستوى نظير بدولة فاشلة. وبهذا الصدد، سيتعرض التحول في ليبيا لاختبار أكثر قسوة منه في مصر أو تونس.

يتضح الافتقار إلى التماسك أيضًا في الرؤى التنافسية لليبيا: فهناك الرؤية الإسلامية في مواجهة العلمانية والمركزية في مقابل الفدرالية. بالإضافة إلى أن التوترات بين الشرقيين والغربيين وبين المنفيين العائدين وهؤلاء الذين لا يزالون يعيشون تحت رعاية القذافي تزيد من هذه التمزقات. ولا شك أن مجموعة الميليشيات المرتبطة بالقبائل والمستوطنات المختلفة، والذي لا يزال يجب حله أو دمجه في مؤسسات الدولة، تجعل من هذه التمزقات شديدة الخطورة. ولا نغفل ظهور الانقسامات العرقية بين البربر والعرب أيضًا. كان الافتقار إلى التماسك في ليبيا أكثر حِدة مما كان عليه في أي من الحالات التي فحصناها. إذ لا تزال تركيا تواجه الانقسامات العرقية (بين الأتراك والأكراد)، ولا تزال الرؤى التنافسية حول دور الإسلام في السياسة ملحوظة، ولكن أديرت تلك الانقسامات على خلفية من قوة مؤسسية أكبر بكثير مما هو الحال في ليبيا.

وبالإضافة إلى ذلك فإن ليبيا تواجه التحدي المتمثل في بناء دولة ديمقراطية في بلد جعلها النظام السابق غير مسيسة نظاميًا. فقد أدى افتقار ليبيا إلى انتخابات تنافسية وغياب الأحزاب السياسية والتنظيم المحكم للحياة المدنية إلى حرمان الليبيين من أي وسيلة للمشاركة السياسية الحقيقية.

وعلاوة على ذلك، فقد أثرت البيئة الخارجية بدرجة أوضح بكثير في الثورة الليبية مما كان عليه الحال في تونس ومصر، حيث كانت قيادة الثورتين من الداخل. إذ اعتمدت قدرة المعارضة الليبية للإطاحة بالقذافي على تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي. ولا يزال أمامنا أن نكتشف ما إذا كانت المساعدات الخارجية بالغت بصورة مصطنعة في الدعم المطلوب من قبل قوات المعارضة آنذاك وغض النظر عن الدعم الباقي للقذافي من قِبل أولئك المستفيدين من نظامه الذين سيخسرون الكثير في ليبيا الجديدة. لذا يُعد الصراع

بين مصراتة وبني وليد أحد مظاهر الصراع الأوسع نطاقًا بين الفائزين والخاسرين في ليبيا ما بعد القذافي.

كما أن الجهود المبذولة في ليبيا لحل مجموعات المقاتلين المجتمعين مع بعضهم البعض لتحدي قوات القذافي أو إخضاعها للسيطرة تمكنت من إثبات أنها أصعب بكثير من إخضاع قوة عسكرية مؤسسية للسيطرة المدنية. يوجد لدى الميليشيات الليبية دوافع وخصائص متباينة؛ فليس لديها ثكنات تعود إليها ولا عمل منتظم وقد لا تكون لديها ثقة بالقادة السياسيين في مشهد تشوبه الريبة. ونظرًا لأن الحكومة المركزية لديها قوات ضئيلة خاصة بها، فقد كانت بطيئة التحرك تجاه الميليشيات التي لا تزال متفوقة عليها.

أما اليمن فهي عبارة عن مجتمع قبلي تُمزقه الانقسامات الداخلية، حيث توجد مجموعات صغيرة من الأفراد في ظل تخلي الحكومة المركزية عن السيطرة بصورة أساسية. ومع ذلك، وبخلاف ليبيا، فقد بدا التحول في اليمن يشترك في خصائص مهمة مع بعض التجارب الديمقراطية السابقة. وعلى وجه التحديد، في أوائل عام 2012، بدأت اليمن نوعًا من التحول التفاوضي، أو ما يسمى بالتحول الاتفاقي، الذي لوحظ في العديد من الحالات في أمريكا اللاتينية، وكذلك في إسبانيا. أما في اليمن، فتتعلق الطبيعة الاتفاقية للتحول بصورة محددة على تنحي صالح عن منصب الرئاسة والقضاء على تلك القبائل والوحدات العسكرية وموظفي القطاع العام الموالين له. وكما هو الحال في أمريكا اللاتينية، فيبدو أن الدوائر الانتخابية ستحتاج إلى منحها أرضية ناعمة تسمح باستمرار عملية التحول.

بالإضافة إلى ذلك، فهناك تحدٍ إضافي يواجه اليمن هو أنها تعمل كدولة توزيعية ذات موارد قليلة للتوزيع. على الرغم من أن الدول المجاورة لليمن في مجلس التعاون الخليجي لديها وسائل للاستحواذ على القبول الشعبي من خلال توزيع الريع النفطي، كان على الحكومة اليمنية المركزية أن تعتمد على سيادتها كورقة يمكن المساومة بها. وقد تنازلت الحكومة اليمنية المركزية عن سيطرتها على أجزاء واسعة من البلاد في مقابل الحصول على الولاء الطليق من المحيط الخارجي. ولذلك ستكون الديناميكيات السائدة في المحيط المركزي عقبة رئيسية أمام تعزيز الديمقراطية في اليمن. وعلى عكس مصر وتونس، فإن اليمن بحاجة للفحص الدقيق لهيكل الحكومة وتبني نموذج فيدرالي يُقدم الحكم الذاتي لمحيطها الخارجي مقابل الحصول على دعم للمؤسسات الرسمية. وبهذا الصدد، يمكن لعمليات الإصلاح الدستوري في إسبانيا والعراق وفي أماكن أخرى توفير الدروس الإيجابية والسلبية المفيدة.

وفي سوريا، فقد تحولت حملة فرض النظام على الانتفاضة إلى حرب أهلية شاملة ودموية وطويلة الأمد. كان للصراع بُعد طائفي افتقرت إليه الثورات المصرية والتونسية والليبية واليمنية أيضًا. ومن المرجح بعد انتهاء الحرب، أن تظل التوترات الاجتماعية في تصاعد، إذ يظهر خطر كبير فيما يتعلق بالأخذ بالثأر. يُشير البعد الخارجي للصراع السوري (مساندة إيران لنظام الأسد واستضافة تركيا للمعارضة المسلحة ومساندة المملكة العربية السعودية للإخوان المسلمين والقبائل السُنية في الشرق) إلى أن التدخل الأجنبي قد يصبح بارزًا بعد تغيير النظام.

إذا وجه الجيش السوري ولاءه في وقت ما إلى المعارضة، فسيُعد كل من الصراع الداخلي للجيش والحكم العسكري مخاطر محتملة. وقد تحتفظ بعض الوحدات بولائها للنظام مع بعض المنشقين، مما يؤدي إلى صراع ثنائي مسلح. وإذا تخلت العناصر العسكرية عن الحكم، فمن غير المؤكد تسليمهم السلطة للقادة المدنيين. في الواقع، لدى سوريا تاريخ حافل بالانقلابات العسكرية، وتجد الأقليات اليد العليا للدولة ملاذًا لحمايتها. إن هذه العوامل بالإضافة إلى حقيقة أن فراغ السلطة قد يحول سوريا إلى ميدان للمنافسة الإقليمية، قد سهل على الجيش السوري تبرير البقاء في الحكم.

تتشابه سوريا مع تونس من حيث حكم الحزب الواحد على الساحة السياسية، ولكن بدرجة أكثر وضوحًا. فمن الممكن فهم أن حزب البعث في سوريا هو النسخة الأكثر طغيانًا من التجمع الدستوري الديمقراطي في تونس. إذا انتهى حكم حزب البعث، فستواجه سوريا صعوبة مشابهة ألا وهي كيفية استئصال هذا الكيان دون إثارة غضب المعارضة من هؤلاء الذين انضموا للحزب لسبب كونه اللعبة الوحيدة في المدينة. في هذا الشأن، سيكون من الملائم النظر في عملية اجتثاث حزب البعث في العراق بعد عام 2003 لما أثارته بالسلب والإيجاب بشأن اجتياز هذا التحدي.

تداعيات الدعم الخارجي للديمقراطية

تتعلق الدروس المشروحة أعلاه تعلقًا مباشرًا بتطوير السياسة في الدول التي خاضت غمار التغيير السياسي. ولكن من الممكن استخدامها بواسطة عوامل خارجية تهدف إلى دعم التحول الديمقراطي - الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية — كأساس لتطوير السياسات والمناهج الدبلوماسية التي تعكس التوقعات المعقولة لمسارات تحول الدول العربية وعرض مزيج بارع من الدوافع والضغوط ولفت الانتباه إلى الأفكار البناءة من خبرات الماضي. سنسلط الضوء هنا على تداعيات سياسة معينة للنتائج السابقة ودراستها ككل فيما يتعلق بالدعم الخارجي.

أولاً، تنبثق لفظة الإنذار الشاملة من تحليلاتنا للمراحل الانتقالية في الماضي: انتبه للقوانين الأساسية والتنبؤات المبسطةبخصوص كيفية حدوث التغيير السياسي في العالم العربي. دون شك، قاومت دول عديدة التوقعات بسبب أن الديمقراطية عملية معقدة ومتعددة الأبعاد. إن الافتقار لقواعد الديمقراطية البسيطة هي سبب التفاؤل المتعلق بالربيع العربي. بصرف النظر عن العقبات والنكسات التي مرت بها دول عدة، فقد ظهرت اتجاهات حول العالم وفي نطاق أغلب المناطق تتقدم نحو ديمقراطية أفضل، حتى في الأماكن التي كانت يومًا ما أرضًا غير مهيأة للديمقراطية. بالإضافة إلى هذا، يترك الغموض الديمقراطي الهيكلي مساحة كبيرة للاختيارات السياسية للعوامل المحلية لتشكيل مجرى الأحداث والعوامل الدولية لمحاولة التأثير على الأحداث بطرق إيجابية.

على الرغم أن الربيع العربي يوصف في بعض الأحيان بأنه ظاهرة موحدة، إلا أن تجارب الماضي تبين أنه حتى الانتقالات المستوحاة أو المدفوعة بفعل نفس الأحداث الخارجية تتطور وفقًا لآلياتها الخاصة. ومن هنا، يجب أن تكون اتجاهات السياسة نحو التحول الديمقراطي أو التحول الديمقراطي المحتمل للدول العربية اتجاهات فردية، مع

الأخذ في الاعتبار التشكك في التعامل المختلف من قِبل الحكومات الأجنبية التي لا تعتمد سوى على مصالحها الخاصة بدلاً من العوامل الداخلية. يجب أن يؤثر ذات الاختلاف في الظروف المحلية على اتجاه العدل في المرحلة الانتقالية، والتي يجب قيادتها في المقام الأول بتوجهات الشعب بدلاً من جهود تهتم بتقديم الأجندات الخارجية.

على الأرجح سيؤثر مسار الأحداث في مصر وتونس ـــ الدول التي أطلقت ثورة الربيع العربي ـــ تأثيرًا خاصًا في منظور المستبدين والمعارضين في أماكن أخرى. اعتبارًا من بداية 2013، بدت تونس لا تزال لها فرصة أفضل على المدى القصير في التحول الديمقراطي الناجح عن أي بلد عربي آخر شهد انفتاحًا سياسيًا. على الرغم أن تونس هي بلد صغير وتقل أهميتها من ناحية الجغرافيا السياسية، فقد استحقت عمليتها الانتقالية دعمًا قويًا ومتناسقًا سياسيًا وماديًا من المجتمع الدولي، وبالأخص الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. ويجب أن يشار إلى النجاح في هذا البلد باعتباره مثالاً مهمًا إيجابيًا للمنطقة التي تعرقلت في الحكم المستبد، في حين أن الإخفاق قد يؤثر يكون له أثر وخيم.

يجب أن تأخذ السياسات في الاعتبار الطبيعة طويلة المدى للتحول الديمقراطي؛ وبالأخص في ليبيا واليمن، إذ على الأرجح ستستغرق فيها عملية التحول إن نجحت سنوات كثيرة. وينبغي ألا ينخدع أحد ظانًا أن المجتمع الدولي لديه أدوات تساعد في الإسراع من التحول الديمقراطي.

في إطار تشكيل الاتجاهات السياسية، من المهم التعرف على حدود التأثير الخارجي على عمليات التحول بمجرد سلوكها المسار الصحيح. تبين أن الدعم الأجنبي في المجمل لا يؤثر على التحول الديمقراطي. ومع هذا فقد ثبت أن القدر الضئيل نسبيًا من الدعم الأجنبي الموجه بالأخص لبناء المؤسسات والعمليات الديمقراطية له آثار مقصودة ولكنها في المجمل آثار طفيفة. ويبدو أن دعم الانتخابات والمجتمع المدني هما أكثر الأنواع فعالية لهذا الدعم. ولكن إجمالاً فإن دعم الديمقراطية لا يُحتسب لأغلب التغيير الملحوظ في مستويات الديمقراطية.

يجب استهداف الدعم الأجنبي الهادف لتشجيع ترسيخ الديمقراطية في الدول العربية التي خاضت غمار التغيير السياسي. يجب أن يُصنف دعم الانتخابات باعتباره أهم الأولويات، ليس فقط لأنه على الأرجح له الأثر الأكبر بخلاف الأنواع الأخرى من الدعم، ولكن بسبب أن الانتخابات يمكن أن تعد عملية انتقالية على المسار الايجابي وبالأخص عندما تكون الانتخابات مرحلة لاحقة لإعادة الهيكلة السياسية من خلال الإصلاح الدستوري. لا تكفي الانتخابات أن تحقق الديمقراطية ولكنها من الأمور ذات الأهمية الواضحة.

في حين إدراك الطبيعة طويلة الأمد لإصلاحات الحكم وكفاءة برامج الدعم الأجنبي التي تهدف إلى دعم هذه الإصلاحات التي ثبت محدوديتها، يجب تعظيم فرصترويج الإصلاحات المؤسسية والمساعدة في تنفيذ العمليات الديمقراطية بطريقة أكثر كفاءة وفعالية. .يجب أن تتضمن الأولويات للإصلاح المؤسسي بناء أو تقوية مؤسسات ذات مصداقية بما في ذلك أنظمة قضائية فعالة ومستقلة؛ وإدارات مهنية انتخابية مستقلة؛

وهيئات وفرق عمل للجنة البرلمانية؛ وأحزاب سياسية ذات تشكيل ديمقراطي داخلي وتعكس فعاليتها من الخارج.

يجب أن يحتل بناء المجتمع المدني أولوية أخرى لأن مؤسسات المجتمع المدني قد ساعدت على دفع التحول الديمقراطي. ويجب أن يتضمن ذلك ليس فقط المنظمات المستقلة التي تدفع الديمقراطية ولكن أيضًا الإعلام المستقل ومجموعات مراقبة حقوق الإنسان ومكافحة الفساد والمنظمات التي تقدم التعليم.المدني. ولكن في نفس الوقت، يجب توخي الحذر بخصوص عدم إضعاف المنظمات المحلية بفساد المال الأجنبي.

من بين عمليات الإصلاح المؤسسية التي من المهم التركيز عليها تطوير التحكم المدني والديمقراطي للمؤسسات الأمنية. يمكن تعزيز هذه العمليات من خلال إقامة العلاقات العسكرية-العسكرية الجديدة أو مواصلة العلاقات الحالية وتقديم الدعم لرفع مستوى احترافية المؤسسات العسكرية وأدواتها الأمنية الداخلية وخلق التواقف الاستراتيجي من خلال الدعم الأمني والاتفاقيات الأمنية والتدريبات المشتركة والإجراءات ذات الصلة. يُعد إصلاح مؤسسات الشرطة ذا أهمية خاصة لأنها الأدوات الأمنية الأكثر قربًا وتفاعلاً مع الشعب ولذلك لها تأثير قوي على تقدير العامة لمدى التغير الحقيقي الذي أحدثته الديمقراطية.

ونظرًا لأن الخيارات التي يتخذها قادة البلاد التي خاضت التغيير السياسي ستكون خيارات حاسمة لمدى التغيير ونتائج العمليات الانتقالية، فسوف يكون تشجيع السياسات التي من شأنها على الأرجح المساعد في تعزيز الديمقراطية أمرًا مهمًا. من بين العوامل الخارجية ذات الصلة، على الرغم من ذلك، تقديم الولايات المتحدة الأمريكية دعمًا أقل في العالم العربي مقارنة بدورها في مراحل التغيير إبان الحرب الباردة، وفي بعض دول أمريكا اللاتينية ومناطق مثل الفلبين. يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية تجد الأمر تحديًا عند تعثر العمليات الانتقالية (وغالبًا ما تتعثر هذه العمليات) لترفع الحاجز أعلى للأنظمة العربية الجديدة أكثر مما فعلت مع الأنظمة القديمة. قبل الربيع العربي فضلت الولايات المتحدة الاستقرار عن الإصلاح في العالم العربي وعلى الرغم من هذا، تحقق الاستقرارمن خلال الإصلاح السياسي في عدة دول (على سبيل المثال، إندونيسيا والعديد من دول أمريكا اللاتينية). قد يشك القادة العرب والشعب في التمحور حول دعم الإصلاح.

قد يحصل الدعم الاقتصادي على بعض الفعالية ولكن في مصر لا يقدم أي حجم من المعونات الثنائية للدعم الاقتصادي إلا نسبة صغيرة معقولة في حجم الاقتصاد. أما تونس فعلى جانبها، تعد ناجحة على الصعيد الاقتصادي معتمدة على ذاتها، بينما تمتلك ليبيا من الموارد النفطية ما يمكنها من دفع نفقات إعادة إعمارها وتطويرها. غالبًا ما يقدم الدعم الاقتصادي عاملاً داعمًا في مساعدة الدول التي تعتمد على المساعدات على الرغم من أن التجربة الإفريقية في جنوب الصحراء الكبرى تشير إلى أن هذا الدعم لا يمكن احتسابه كعامل يسهم في خلق الديمقراطية.

على المجتمع الدولي، من خلال الإجراءات متعددة الجوانب أو المنظمات الدولية، التشجيع على خلق هياكل معضدة ومدعمة لبعضها البعض في العالم العربي، مثل المنظمة الإقليمية للديمقراطيات التي من شأنها جذب وتسهيل تقديم دعم البناء المؤسسي وتعزيز

التحول الديمقراطي من خلال الإقناع الأخلاقي. قد يكون من الممكن محاكاة الطرق العادية لعناصر الدعم الفني ووضع المعايير الخاصة بإطار عمل الاندماج الأوروبي. قد يكون إيجاد دعم خارجي من خلال منظمة إقليمية أمرًا أكثر قبولاً من الجانب السياسي من الدعم الثنائي المباشر بالنسبة لبعض البلاد التي تتلقى الدعم.

قد يحدث التعزيز المتبادل للتحول الديمقراطي وتشجيع هذا التعزيز، بين مجموعات المجتمع المدني عبر العالم العربي بالإضافة إلى مؤسسات الدولة. في هذا السياق، فإن عملية التحول الديمقراطي يمكن أن تعتمد على التجارب المشتركة لشعوب عديدة في العالم العربي في مشاهدة هشاشة الأنظمة العربية الاستبدادية وقد انكشف عنها غطاؤها الزائف وإدراك الاحتمالات الجديدة، والقدرة على الاستلهام لصياغة مستقبل جديد.

إن آمال ودراما الربيع العربي حازت انتباه العالم بأسره في أوائل عام ٢٠١١. فقد أدت عمليات تغيير الأنظمة غير المتوقعة إلى خلق فرص جديدة وكذلك أمور جديدة مشكوك بها في تلك المنطقة التي تحيط بها الاضطرابات من العالم. وكما كشفت عنه الأحداث منذ اشتعال فتيل الثورات، أصبح من الواضح أن الدول العربية التي تسعى لتطوير أنظمة سياسية وممارسات جديدة تواجه تحديات هائلة. في التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم (مؤسسة راند، ٢٠١٢)، قام فريق من باحثي مؤسسة راند باستكشاف الظروف والقرارات التي يحتمل بدرجة كبيرة أن تؤثر على فرصة نجاح التحول الديمقراطي. وفي الكتاب حددنا التحديات الرئيسية التي تحول دون إرساء الديمقراطية في العالم العربي؛ وقمنا بتحليل كيفية نجاح الدول الأخرى حول العالم والتي انتقلت من الأنظمة الاستبدادية على مدار العقود الأربعة السابقة في التغلب على التحديات المماثلة أو فشلت في ذلك؛ واقترحنا طرق لمساعدة الدول التي تمر بظروف التحول السياسي هذه في تعزيز أنظمتها الديمقراطية الوليدة.

RAND
CORPORATION

تحليل موضوعي.
حلول فعالة.

$14.95

تتوفر منشورات مؤسسة راند على العنوان
www.rand.org


ISBN 978-0-8330-8087-5
51495
9 780833 080875

يعد هذا المنتج جزءًا من سلسلة الدراسات التي أجرتها مؤسسة راند. وتقدم دراسات راند نتائج الأبحاث الرئيسية التي تتناول التحديات التي تقف أمام القطاعين العام والخاص. تخضع جميع دراسات مؤسسة راند لمراجعة دقيقة بواسطة نظراء لضمان التزامها بأعلى معايير جودة الأبحاث والموضوعية

MG-1192/1-RC